كتاب المقاومات

(العلم الثالث)



مقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه استعين. هذا مختصر يجري من كتابي الموسوم بالتلويحات مجرى اللواحق، وفيه إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه ممّا كان الأوَّلُون يرسلونه إِرسالاً ولم يتيسّر إيراده في التلويحات لشدّة ايجازها فلم يكن يلائمها ما يحتاج إلى أقلِّ بسطٍ، والايجاز في مواقعِ تَدارُكِ السهوِ في العظيمات لا يفيدُ، فاوردناه ههنا مضموماً إليه نكتاً مشهورةً، وسمّيتُه المقاومات مستعيناً بالله ومتوكّلاً عليه.

* * *



كتاب المقاومات
في العلم الثالث

(١) **اعلم** إن الزاعم أنّ الشيئّية أعمّ من الوجود ـ معلّلاً بأنّ المعقول الذي لا وجود له خارجَ الذهن شيءٌ وليس بموجودٍ ـ كأنّه غَفَلَ عن المعقول المذكور: كما أنّه شيء في التعقل هو موجود فيه وكما أنّه في الأعيان غير موجود فليس بشيء فيها.

سؤال: الشيئيّة اعتباريّة؟

جواب: الاعتباريات تضاف تارةً إلى الأذهان وتارةً إلى الأعيان، كقولك: إنّ كلّ جيم ممتنع في الأعيان، ثم سنبيّن حال الوجود وأَن لا فارق بينهما فيما يُرجَع إلى كونهما اعتباريّتين.

(٢) **واعلم** إن مَن اعترف بصحّة قولنا «شيء كذا ممكن الوجود» أو «وجوده من الفاعل» بخلاف ما يقال: «إنّه ممكن الشيئيّة» ـ فقد التزم اختلاف الاعتبار ـ ليس له دعوى الترادف.

واعلم إنّ الحاكم بشيئية غيرِ موجود في الأعيان وإنّه ثابت لامكانه أخطأ ويُعيَّن شخصٌ، فيقال له: هذا لمّا كان غير موجود هل كان ثابتاً «هذا» أو لم يكن؟ فإن لم يكن ثابتاً هذا فالممكن غيرُه، وإن كان ثابتاً هذا فهو في العدم مشارٌ إليه. ـ فإن قال «المصحّح للإشارة وجوده أو وجود صفاته» فيقال: الصفات كانت ثابتةً له لامكانها له، والوجوداتُ للصفاتِ والماهيّةِ أيضاً ثابتةٌ لِما قلنا، وليس للوجود وجودٌ آخرُ يفيده الفاعلُ وإلاّ لَتسلسل، والثبات حاصلٌ بنفس الامكان فلا حاجة إلى الفاعل في وجود الماهيّة، والصفاتِ لثباتهِ لها ولعدمِ حاجته إلى وجود آخر، فلم يبق له مصحّحٌ للاشارة حالةَ العدمِ إلاّ وقد تحقّق فيشارَ إليه، وليس كذا، ثمّ فيه التعطيل إذ لم يبق الحاجة إلى الفاعل.

ثم يُبنَى على هذا امتناعُ ما ليس بموجودِ ولا معدومٍ في الأعيان، فإنه إن قال بشيئيّة المعدوم: فالشيء ـ إذا كان معدوماً والوجود عنده أيضاً ممّا لا يُوصَف بوجودٍ ولا عدمٍ والثبات له لنفس امكانه ـ فلا يفيده الفاعلُ شيئاً، والصفاتُ كلّها وجوداتُها أيضاً ثابتةٌ، فهذا السواد المشار إليه يجب أن يُوجَد قبلَ وجودهِ وهو محال. ـ وإن لم يكن من القائلين بهذه الطريقة: فالسواد إذا كان معدوماً فهو منفيّ.

ولا يُثبَتُ للمنفيّ في الأعيان وصفٌ، فيجب أن يكون صفاتُه كلّها حالةَ عدمِهِ منفيّةً حتى الامكان فإنه من جملة الصفات ولا يُثْبَت للمنفيّ صفةٌ أصلاً، فإذا انتفى الامكان فهي غير ممكنةٍ ولا واجبةٍ فهي ممتنعة أعني الماهيّةَ والصفاتِ، أَمّا لا امكان فلانتفاء الامكان وأَمّا لا وجوب فلعدمها، وأيضاً، كلُّ منتفٍ معدومٌ فهي معدومة أيضاً.

وإذا وُجد السواد، فإن بقيت اللونيّة ـ التي هي عنده حالٌ غيرُ موجودٍ ولا معدومٍ ـ منفيّةً ومعدومةً فليست «غيرَ موجودةٍ ولا معدومةٍ» بل بقي الحال معدوماً، وكذلك الامكان والوجود، فإنّ كلّ هذه عنده من احوال لا توصَف بالوجود ولا بالعدم، فيكون الموجود عديمَ الامكان وعديمَ الوجود وهو محال.

وإن وُجدتْ فكانت معدومةً ثمّ صارت موجودةً فليست «لا موجودةً ولا معدومةً». ـ وإن ثبتت بعد عدمها، فإمّا أَن تبقى معدومةً كما كانت أو ينافي الثبوتُ العدمَ، فإن بقيت معدومةً كما كانت فليست «لا معدومةً» وهي عنده لا معدومةٌ! وإن نافَى الثباتُ العدمَ فالعدم ليس بشيءٍ فتعيّن أن يكون سلباً، فتقابُلُه للوجود ليس بتضادٍّ ولا تضايفٍ ولا العدمِ والملكةِ ـ فإنه لم يُعتَبر في هذا العدم الامكانُ ـ وفي الجملة هو سلبٌ فيكون هو اللاّوجود، فلا يُتصوَّر الواسطة بينهما، وأيضاً يلزم أن لا يكون الثباتُ أعمَّ من الوجود وإلاّ يلزم من صِدْقِ الاعمّ صِدْقُ الاخصّ لمنافاة العدم والثباتِ على أنّ هذا الغلط لفظيٌّ: إذا حُذِفَ لفظةُ العدم وأُورِدَ اللاّوجودُ سقط النزاعُ.

وإن مَنَعَ كونَ المنفيّ معدوماً جَرياً على سفسطته، فإذا وُجد السواد إن بقيت اللونيّةُ منفيَةً كما كانت وهي لا محالة ممتنعةُ الوجود، وكلُّ صفةٍ منفيّةٍ ممتنعةِ الوجود لا يصحّ حملُها عليه ـ بل وإن لم تكن ممتنعة لأنّ الحمل اثباتٌ وإثباتُ المنفيّ كاذبٌ ـ فيكون سواداً وليس يكون وهو محال.

ونسبة اللونيّة إليه وإلى الجوهر والرائحةِ والبارئِ سواءٌ إذا لم تُثبَت لهذه وهي ممتنعة الوجود لها وهذا باطل.

وأَمّا أَن تُثبَت الآن وكانت غير ممكنة الثبات لأنّ الامكان لا يُثبَت للمنفيّ فيُثْبَت ما لا يمكن ثباتُه وهو محال. ـ وإن كان للامكان ثباتٌ، وللثبات امكانٌ فيذهب السلسلة المترتّبة الثابتة إلى غير النهاية وهو محال كما سبق، تقرُّرُ ما في التلويحات هذا.

(٣) **واعلم** إنّ الحقّ قد يُعنَى به نفس الموجود في الأعيان، وقد يُعنَى به الموجود الدائم، وقد يُعنَى به ما يجب وجوده بذاته، وقد يُعنَى به ما يستأهل له الشيء من حيث هو كذا، وقد يُعنَى به حال القول أو الاعتقادِ من حيث مطابقتها للأمر في نفسه، وللحقّ محامل أخرى ذكرناها في المطارحات.

(٤) **واعلم** إن المعدوم ممتنع الاعادة لأنّ الواقع تشخُّصُه إذا فُرض عَوْدُه فإمّا أن يكون هو هو باعتبار الماهية المطلقة، مثلاً لكونه سواداً فيكون كلّ سوادٍ هو وهو محال، أو باعتبار المحلّ فيكون كلّ سواد وقع في ذلك المحلّ هو، فلا يمكن في محلٍّ كان فيه حرارةٌ وجودُ حرارةٍ غيرها أبداً، فيمكن على مُشارِك جنسه الأقرب ما أمكن عليه وامتنع على مُشارِك نوعه ـ وهو الكون في ذلك المحلّ بعده ـ وليس كذا، أو باعتبار بقاء الإشارة إلى هويّته حالةَ العدمِ، فيكون المعدوم موجوداً وهو محال.

سؤال: أمكن كونه في الزمان الأول فيمكن في الزمان الثاني، ولو امتنع عوده ـ لذاته أو للازمٍ ـ فكان ممتنعاً أوّلاً، أو لعارضٍ ـ فيجوز زواله.

جواب: هو ممكن البقاء لذاته في كثير من الأزمنة.

سؤال: ليس الكلام في البقاء بل في العود!

جواب: الامتناع لعدمِ معنى العود ههنا لا لوجودِ السواد، فالغائبُ شخصُه، والحاصلُ، الثاني مُشارِكُهُ لَا شخصُهُ، ومحالٌ صيرورةُ غيرِ شخصِه شخصَه، وأَمّا جواز زوال العارض كيف ما كان ففاسدٌ، اعتبرْ بحدوث زيد أوّلَ ما حدث في زمان جَ فإنه لا يزول عنه هذا ولا يمكن بتّة صِدْقُ سلبه على وجهٍ.

في الجوهر والعرض

(٥) اصطلح المشّاؤون «بالجوهر» على «الموجود لا في الموضوع»، ومَن قَبْلَهم على «الموجود لا في محلّ»، فالاوّلون: ما ليس له محلّ مستغنٍ عنه، يسمّونه «الجوهر» سواءٌ لم يكن له محلّ أو كان محلّه غير مستغنٍ عنه. والاَوَّلُون يعتبرون بالقوام الغيرَ المفتقر إلى المحلّ.

و«الجوهر» لفظٌ اصطلاحي ولا منازعة في الاصطلاحات، غيرَ أنّ الاقدمين يقولون لهم: اختلف اعتبارُ «الكون لا في الموضوع» في الصورة والجوهرِ «القائم لا في محلٍّ» فإنّ الصورة كونُها «لا في الموضوع» لافتقارِ المحلّ إليها، وكونُ القائم «لا في محلٍّ» ليس لافتقار المحلّ إليه، بل لا محلّ له وهو جوهر! وإن لم يفتقر إليه جوهرٌ فيكون الضابط «الكونُ لا في موضوع» إمّا سلبَ المحلّ أو سلبَ المحلّ المستغنى لا لسلب المحلّ، بل لسلب الاستغناء، فاختلف الاعتبار. ـ وهذا أمرُه قريبٌ ولفظة «في» مُشترَكة على مثل كون الشيء في الزمان والمكانِ والخصبِ، ففي إذا أُضيف به الشيءُ إلى محلّ يُعنَى به مُجامَعَةٌ بالكلّية مع غيره بحيث لم يبق له سَمْكٌ لا يُجامَعُ، فالحالّ هو المجامِعُ بالكلّية مع غيره بحيث لم يُنْسَبْ إليه سَمْكٌ ولا قُصِدَ بإشارةٍ، والمحلُّ ما جامَعَه شيءٌ هذا حالُه.

وأيضاً، الحالُّ يُفيد هيئةً ووصفاً لمحلّهِ دون العكس، ولا ينبغي أن يوضع قولنا «هو الموجود في شيءٍ» جنساً ويُجعَلَ الباقي فصلَه، فإنّ اللفظ مشترَك لا عامَّ له فضلاً عن الجنسية، وما يُذكر بعده يكون مَعنَى «في» ههنا، فيكون تكريراً للشيء في التعريف.

وقومٌ من شيعة المشّائين جوّزوا كونَ شيءٍ واحدٍ جوهراً وعرضاً فقالوا: السواد عرضٌ بالنسبة إلى الجسم وجوهرٌ بالنسبة إلى المجموع منه ومن محلّه، فإذا أُضيف إلى محلّه فهو «موجود في موضوع» لاستغناء المحلّ عنه فهو موجود «فيه» «لا كجزءٍ منه» فهو عرضٌ، وإذا أُضيف إلى المجموع فهو موجود فيه «ليس كجزءٍ منه» فهو جوهرٌ.

ونلخّص فنقول: إنْ عرّفتم الجوهر «بالموجود في شيء ليس لا كجزءٍ منه»، فالعقل أو جملة العالَم ليس بموجودٍ في شيءٍ «لا كجزءٍ ولا على أنه غيرُ جزءٍ»، بل ليس موجوداً في شيءٍ أصلاً، فلا ينبغي أن يقال: لهما جوهرٌ. ـ وإن عنيتُم به «غيرَ موجودٍ في شيء يكون فيه لا كجزءٍ منه» ـ ليعُمّ ما ليس بموجودٍ في شيءٍ أصلاً كالعقل ـ: فإنّه إذا لم يكن في الشيء لا «يكون فيه على أنّه لا كجزءٍ منه».

وما يكون في الشيء «وليس لا كجزءٍ» بل «كجزءٍ له»: فإنّ الجزء غيرُ موجودٍ في الشيء الذي هو جزؤه «لا على أنّه جزؤه»، بل «هو جزؤه».

فالعدديّة للأربعة والوحدةُ للإثنين والعفّة للعدالة كذا، فإنها غيرُ موجودةٍ فيها «لا كجزءٍ منها» بل «كجزءٍ منها»، فاجزاء الاعراض أيضاً جواهر على هذا الاصطلاح، فإن لم يلتزموا بكون اجزاءِ الاعراض جواهرَ فقد التزموا بفسادِ اصطلاحهم، وإن التزموا فلا يلزمهم هذا الطريقُ ويكون العرض عندهم «الموجود في شيء لا كجزءٍ منه» ويخرُج عنه القائمُ لا في محلٍّ أصلاً والذاتيُّ، فإن أراد مُريدُ الفسخَ عليهم فيُلزِمهم السوادَ بالنسبة إلى السماء، فإنه «غيرُ موجودٍ فيه بحيث يكون لا كجزءٍ منه ولا بحيث يكون كجزءٍ منه» فبِالنسبة إليه يكون جوهراً وهو فاسد، ثم لفظة «في» مشتركة على إضافة الجزئية والمحلّية، والصابر على البحث التأَمَ اصطلاحَ القدماء. ـ وقسم المشاؤون الجواهر إلى أوائل كالاشخاص وإلى ثوانٍ كالأنواع وإلى ثوالث كالأجناس.

(٦) **قالوا**: والاشخاص أَولَى بالجوهرية ثم الأنواع، فإنّ الأجناس أبعد عن الوجود من الأنواع والأشخاص موجودة، قالوا: لأنّ الجوهرية باعتبار الموجودية

لا في موضوعٍ، والموجوديةُ في الأعيان للأشخاصِ وسبق القسمة إليها، وقد قاومناهم في المطارحات، وما يُذْكَرُ ههنا أنّ الوجود عندهم عرضٌ والجوهر جنسٌ.

(٧) **وقالوا**: الجنس لا يمكن فيه التقدّم والتأخّر، فكانوا قالوا: يتقدّم «الشخصُ» بالوجود لا في الجوهريّة إذ هو أَوْلَى بالوجود! ثم لا الوجود العينيّ: فإنّ المعاني الكلّية كالجنس والنوع لا وجودَ لها في الأعيان، وإن أُريدت الطبيعة بحيث يصحّ وقوعُها لا مع النوعية فلا يصحّ أن يقال إنّ الشخص أَوْلَى منها، فإنّ الشخص إن أُخذ باعتبار أعراضه فلا مدخل لها في الجوهرية، وإن أُخذ بحسب الواقع من الماهيّة فهي الطبيعة نفسها، فتتقدّم على نفسها بالجوهرية وهو محال.

وعلّل بعضهم كونَ الجزئيّ أَوْلَى بالجوهرية بأنّ الكلّيّ لا يُعقَل إلاّ بالقياس إلى الجزئيّ، وأَمّا الجزئيّ بالمعنى الغير المضاف ـ وهو باعتبار منع الشركة ـ فإنّ الكلام فيه يُعقَل دون الاضافة، وهذا فاسد: فإنّ الكلام ليس في الكلّيّ والجزئيّ من حيث الكلّيّة والجزئيّة فإنهما اعتباريّان، بل الطبائع التي يعرض لها ذلك هي التي تُوصَف بالجوهرية ويقع عليها البحث، والطبيعة التي يعرض لها الكلّيةُ تُعقَل دون الجزئية.

ومن المشهور إنّ كلّيّ الجوهر جوهرٌ، وإن عُنِيَ به ما لا يمنع الشركةَ ـ وهو في الذهن ـ فليس بجوهرٍ، فإنّه وإن كان صورةً للجوهر إلاّ إنّ هذه الصورة في محلٍّ هو العاقلُ لها وهو مستغنٍ عنها لزوالِها عنه ووجودِه قبلها وبعدها خليّاً عن بدلها.

(٨) **قالوا**: إنّ المعقول من الجوهر جوهرٌ لأنّه موجود لا في موضوع أيْ إن ماهيتة إذا وُجدت تكون لا في موضوع، والمغناطيس في الجيب وإن لم يجذب الحديدَ إلاّ أنّه بحيث إذا أُخرج يجذبه، فكذلك المعقول هو بحيث إذا كان واقعاً عيناً كان لا في موضوع، وهو غلط بحسب تضييع الاعتبارات وأَخْذِ الكلّيّ مكانَ الجزئيّ، فالمغناطيس لا مانعَ لشخصه نفسه عن الخروج عن الجيب والجذبِ بالفعل والصورةُ الذهنيّة محالٌ انتقالها من محلّها وحصولها بالفعل عيناً.

سؤال: يقع ما هي مثال له؟

جواب: فيكون هو الموجود لا في موضوع، فكما لا يلزم من كون الخارجيّ لا في محلّ أصلاً كونُ ما هو مثالٌ له لا في محلّ أصلاً ـ فإنه مثالٌ لما ليس في محلّ أصلاً ومثال لما أنّه ليس في محلّ أصلاً لا أنّه ليس في محلّ أصلاً وليس من شرط المثالِ المطابقةُ من جميع الوجوه ـ فلا يلزم من جوهرية الشيء جوهرية مثاله، وصور الخيال ونحوها فيها مثالُ الطول والعرضِ والعمقِ وليست في ذاتها أجساماً ذوات أبعادٍ وجواهرَ، وبهذا يُعلَم وهنُ قولهم «الخارجيٌّ إذا كان جوهراً لذاته فيلزم ما يشاركه في الحقيقة ـ أيْ الجوهريةُ ـ فيلزم جوهرية الذهنّي» فإنه ينفسخ: أوّلاً بالاستغناء عن المحلّ، وثانياً إنّ صورة الإنسانيّة ذهناً ليست هي الإنسان بل مثال الإنسان ولا يمكن عليها دَوَران الشكل والاحياز بل مثال ذلك، وكذا التغذّي والنموّ، هذا إذا وقع الاعتراف بانطباع الصور كما التزموا به ـ ووراء ذلك أبحاثٌ في الاشراق ـ وكلامنا في المعترفين بالانطباع. ـ وقد رُدّ على من قال «أنّ الهيولى والصورة ليستا بجوهرين لأنّهما مبدأ الجوهر الذي هو الجسم» بأنّ الجوهرية باعتبار الموجود لا في موضوع وقد تشارك فيه الجسم وجُزءاه فبطل قوله المبنيٌّ على وَهْمٍ ضعيف.

(٩) **واعلم** إن الموجود ينقسم إلى موجود لذاته وبذاته ـ كالأوّل فإنه موجود لذاته إذ ليس وجوده لغيره كالسواد وموجودٌ بذاته لا بسبب ـ، وإلى موجود لذاته غير موجود بذاته ـ كالجوهر فإنه موجود لذاته فإنه ليس موجوداً لغيره ولكنّ ليس موجوداً بذاته لحاجته إلى السبب ـ، وإلى موجود لا لذاته ولا بذاته ـ كالعرض الأوّل لحاجته إلى السبب الثاني لأنّ وجوده للجوهر. ـ ومن خاصيّة الجوهر إنه يقبل الضدّين لتغيّره في نفسه لا كتبدّل الظنّ الصادق إلى الكاذب أيْ أنه يتغيّر باعتبار صفاته المتقرّرة فيه لا بمجرّد الاعتبارات الخارجيّة.

(١٠) **واعلم** إنّ الاجناس العالية لا جنس فوقها فلا فصل لها فلا حدّ، وتعريفهم الكَمّ «بأنّه هيئةٌ تقبل لذاته التجزّي والتفاوت والمساواة والتناهي» ليس

بحدٍّ ـ فإنّ المساواة هي اتّفاق في الكمّية وكذا نحوها ـ بل تعريف مّا، ويجوز تعريف مفهومِ اسمِ جزءٍ واحدٍ بالكلّ إذا كان اسم الكلّ اشهر، وإن كان مَن عَقَلَ الكلّ عَقَلَ الجزءَ إلاّ أنه ليس من شرط مَن عَقَلَ شيئاً أن يكون عَرَفَ جميع أساميه أو عَرَفَ اسماً له بل قد يعقل ما لا اسم له أو ما عَرَفَ له اسماً أصلاً، ولا كلُّ مَن عَرَفَ جملةً في ماهيّة من الاجزاء فَصَلَ بالفعل.

وقد أوردوا على أنفسهم إشكالاً وهو انّكم قلتم: المادة هي التي باعتبارها التجزّي والوصل والفصل، وقد اثبتّم ههنا أنّ الكمّ بذاته يقبل التجزّي واللاتجزّي. ـ أجابوا عنه بأنّ التجزّي بمعنى القطع والانفصالِ بالفعل لا يقبله إلاّ المادة، وأمّا التجزّي بمعنَى ثانٍ: أن يُتوهَم في أمرٍ شيءٌ غيرُ شيءٍ، فهو من خاصّية الكمّ.

وأيضاً قالوا: يجوز أن يكون المُعِدُّ للمادّة لقبول الفصل والتجزّي الكمَّ، ثمّ يقبل الكمُّ الفصل والتفكّك بتوسّط المادّة وإن كان هو المصحّح، ويجوز أن يقبل المصحّحُ بالذات أمراً أفاده لغيره بالعرض، وعلى هذا بحثُ تبديلِ لفظة القبول في الرسم بما هو في معنى الاقتضاء.

(١١) **واعلم** إن التجزّي إذا أُريد به فَرْضُ شيءٍ غيرِ شيءٍ فاللاتجزّي بهذا الاعتبار ـ الذي هو سلب التجزّي بهذا الاعتبار ـ ينافي الكمَّ بتّةً، وإن أُخذ اللاتجزّي بالفعل فليس من خواصّ الكمّ لأنّ كثيراً مّما ليس بكّمٍ لا يتجزّى، وليس بلازم فإنّ كثيراً من الكمّيات لا تجزّى بالفعل، ثم يختلف بالإيجاب والسلب معنى التجزّي المستعمل في التعريف في الكتب، وينبغي أن لا يورَد اللاتناهي أيضاً فإنه سلب النهاية، وما لا كمّية له يُوصَف أيضاً باللانهاية، وهو كلّ ما لا نهاية له، إذ لا يخرج شيء عن النفي والإثبات.

سؤال: هو عدميّ؟

جواب: العدم المقابل يجب أن يكون فيه ما يدلّ على سلبٍ وإمكانٍ، واللانهايةُ دلّت على السلب وليس فيها ما يدلّ على الامكان وكذلك اللامساواة.

وظَنَّ إنّ القول نوعٌ من الكمّ المنفصل مَنْ نظر إلى عدم حدٍّ مشترَكٍ يتلاقى

عنده الأجزاء، وبمجرّد هذا لا يصير الشيء كمّاً منفصلاً، فإنّ النفوس الناطقة كذا وكثير من الأشياء بل ينبغي أن يكون كماً بذاته ثم لا يتلاقى أجزاؤه، فهذه الأشياء يعرض لها الكمُّ وليس كلّ ما يعرض له الكمُّ نفسَ الكمّ، والمتَصل والمنفصل اللذان هما فصلا الكمّ ليسا الاتّصالَ الذي فرضوه مصحِّحًا لأبعاد ثلاثة ـ فإنه جوهرٌ على ما وضعوه ـ ولا الاتّصالَ الذي هو اتّحاد نهايتَي الجسمين الذي يُبطله الانفصال ـ فانهما من عوارض الكمّ ـ وهذان فصلانِ للكمّ وجوديّان تحتهما انواعٌ محصّلة وإن عُرّفَ إحدهُما بسلبٍ.

وما يُفرَض انّ السبعة التامّة فيها الثلثان على واحدٍ هو الحدّ المشترك: فاسدٌ، فانه ان فُرض واسطة بين آحاد مصطفّة يلزم لها طرفانِ، فتكون أشياء هي سطوح متقدّرة وفي الجملة مقادير متّصلة عَرَضَ لها الكمُّ وليست هي نفس الكمّ، فالعدد من حيث هو عدد لا ترتيب وضعيّ ولا واسطة فيه.

والظانّ إنّ الواحد عدد لأنه مبدأٌ للعدد أخطأ فلا يلزم أن يكون مبدأ للشيء مشاركاً له في الماهيّة، أعتبرْ بالحيوان فانه ما شارك الإنسان في الإنسانية، وبالجسم فانه ما شارَكَ الماء في المائية، ثمّ معنى الكّمية مفقود في الواحد ولا يُعَدُّ الواحدُ ومجازاتُ العُرْف لا اعتبار لها، وإذا بُيّن معنى العدد فلا يجمع الواحدَ وما سواه من الكمّيات جامعٌ معنويٌّ. وقالوا: النقطة مقدار لكونها مبدأه، وهو خطأ لأنها عدميّة.

وظُنّ إنّ الزوج والفرد أيضاً نوعان من العدد، وهو خطأ فإنها كيفيّات في كميّات، وأنواعُ العدد والكمِّ لها مبلغٌ، والزوجيّة لا تدلّ على مبلغ، ومَن علم زوجيةَ شيءٍ بعرض تثانيه دون ضبط العدد لا يعلم من الزوجية كمّيةً.

وقد يُظَنّ ما ليس بكمّيةٍ محضةٍ كمّيةً محضةً كالطول والقِصَر والكِبَر والصِغَر الاضافيّاتِ ولم يعلمْ إنه اعتبر فيه الاضافة وربّما سلب، فيقال أَصغرُ وأَكْبَرُ فيستدعي صغيراً وكبيراً.

(١٢) **واعلم** أنّ العدد تقدير المنفصل كما إنّ المساحة تقدير المتّصل،

والعادّيةُ والمساحيّةُ من خواص المدرِك، ومَن حَكَمَ بكون الجسم مقداراً لا غير - ممّن ينكر أنّ الهيولى أبسط من الجسم - فهو يرى انّ الجسم شيء واحد وتكمُّمه بأعتبار تقديرٍ ذهنّي.

وهكذا قال: في «الحركة» إنّها ليست بأمرٍ يلحقها المقدارُ لاستحالة انسلاخ مقدارٍ عن الحركة مع بقاء الحركة - بل إذا بطل بطلت، وإذا رُفع وهماً ارتفعت، أي المتخصصّةُ به من حيث هي - بل مقدارُها في الأعيان ليس بشيءٍ زائدٍ على الحركة، والتقديرُ الذهنيُّ اعتبارٌ يلحقها فكذلك في الأجسام، وكما حَكَمَ في الاعداد فعنده التكمّم كلّه اعتبارٌ لا غيرُ، والمتّصلاتُ كلّها تجتمع معاً وإن لم تكن متكافئةً - ولا شيء من الأضداد يصلح بعضها موضعَ بعضٍ إذا ينتهي إلى محلّ واحد - وكذلك العدد لا ينافيها.

(١٣) **والجمهور**: حكموا بأنّ الكمّيات لا يُتصوّر فيها الأشدُّ والأضعفُ - فليست أربعة أشدَّ من اربعة - ولكن فيها الزائد والناقص. قالوا: وفُرِقَ بينهما فإنّ الزائد والناقص يمكن فيهما الاشارةُ إلى مثل قدرٍ فاصلٍ بخلاف الأشدِّ والأضعف وهذانِ ينحصرانِ بين طرفَين بخلاف الزائد والناقص، والحدُّ يختلف في الشديد والضعيف ولا كذلك الخّط الطويل والقصير.

(١٤) **قالوا**: والخمسة ليست جزءاً للعشرة لتعقّلها دون الالتفات إليها، وليس كونُها من خمسَين أَوْلَى من كونها من سبعة وثلاثة وغير ذلك، والشيء لا يتركّب من أنواع مختلفة متضادّة ولا يكون لماهيّةٍ واحدةٍ صُوَرٌ كثيرة.

(١٥) **قالوا**: وكلّ نوع من أنواع العدد ماهيّةٌ بسيطةٌ، وليس لأنواعها وحقائقها البسيطةِ اسمٌ، ولكلّ واحدة لوازمُ وخواصُّ بحسبه، ونعبّر عنها بلوازمها وهي العشريّة والأربعيّة - وهذا فاسدٌ: فإنّ المعقول لنا العشريّةُ وما عَقَلْنا شيئاً هو عددٌ يلزمه العشريةُ، وإذا كان مجهولَ الاسمِ والحقيقةِ فَكيف يُحكَمُ بوجوده أو لا؟

سؤال: استدلالاً من اللازم الذي هو العشرية.

جواب: إنما يُستدلّ بها على شيءٍ معدودٍ لها، وأَمّا إنّها ليست هي النوعَ بل غيرَها والعشرةُ معقولُنا من العشرة ليست بعشرةٍ بل العشرةُ ما لا نعقلها فاسدُ.

(١٦) **قالوا**: والوحدة ليست بجوهر، وإلاّ ما صحّ أن يُوصَف بها العرضُ، ويلزم من جوهريتها امتناع اتّصاف العرض بها ويصحّ اتّصاف الجوهر بالعرض دون العكس. ـ قالوا: ولو كانت الوحدة داخلةً في حقيقة الجوهر ما عُقل الجوهرُ إلاّ بها وليست كذا. وممّا سبقت الإشارة إليه إنّ الاستقامة والاستدارة في الخّط والسطح فصلانِ لامتناع الانسلاخ واتّحادِ الجعلِ.

والأَوْلَى أن لا يُجعَلَ الضابطَ للمساواة انطباقُ الطرفَين مع انطباق ما بينهما من المقدارين ـ إذ المساواة تُوجَد في الكمّ المنفصل ولا طرفَ ولا وسطَ فيه ـ بل يُقتصر على إنّها اتّفاق في الكمّية.

وقد عرّف بعض المتقدّمين الكمَّ بأنّه ما يصلح جواباً «لِكَم الشيءُ؟» والكيف ما يصلح جوابَ «كيف الشيءُ؟» وناقَضَه المتأخّرون ـ بإنّه قد يجاب عن الكيف بأنّه قائمُ أو مستلقٍ وعن الكَمّ بإنّه كذا ـ بُطْلاً وكان هذا غيرَ مُبين، فإنّ هذه تجوّزاتٌ، وعلى الشارح أن لا يستعمل المجازيّات، لا ما يؤخذ عنه المجازيّات.

أقسام الكيف

والأقسام المعتبرة مّما عُدّ في الكيفيات أربعةٌ: أحدها «الحال والملكة»، والثاني: «الانفعالات والانفعاليات»، والثالث: «القوة واللاقوة»، والرابع: «كيفيات الكميات»، إلاّ إنّ الملكة ان اعتُبر فيها القوةُ والقدرةُ على الاِحضار يُخرِجُ علمَ المفارقات بالكليّة، عن هذا إثباتُ صورِها العلميّةِ، فإذا أُريد تعميم القسمة يُحْذَفُ من التقسيم ما وُضع على ذي النفس وغيرِ ذي النفس، بل يُقتصر على كمالٍ محسوسٍ وغيرِ محسوسٍ، ليَدخل فيه حالُ المُفارَق بالكليّة وغيرُه، والملكة لا تؤخذ بمعنى الاستعداد، بل بمعنى هيئةٍ لا يُحَسُّ جِنسُها ثابتةٍ أو ما يقرب من هذا لِتَعُمَّ، وإن أُخذ فيها الاستعداد تُجعَلُ واقعةً تحت قسمِ الكمالِ الغير المحسوس.

تعريف الشكل

(١٧) **والشكل** ليس نفس الحدّ، بل هيئةٌ تلزم الجسمَ المحدودَ، من حيث أنه محدود، والشكل حاصلٌ في جميع ذلك المحدود وإن كان مشروطاً بالحدّ. ومن المشهور أن ليست الدائرة في الخطّ، وإن كانت لا تتمّ إلاّ بانعطافٍ، ولو كانت في مجرّدِ الخطّ لكانت استدارةً أو تقويساً، ولا الكرةُ في مجرّدِ سطحٍ وإن كانت لا تتمّ إلاّ بتقبيب سطحٍ، ولو كانت في مجرّده لكانت إمّا تقعيراً أيْ بحسب التجويف أو تقبيباً أيْ بحسب السطح الخارج. قالوا: فالحقّ إنّ الكرة جسمٌ لا سطحٌ والدائرة سطحٌ لا خطٌّ. وتعلم إنّ الحجّة قاصرة عن المطلوب، وما ذُكر دَلّ على إنّ الدائرة ليست في الخطّ ولا يلزم منه أن تكون سطحاً، بل ومن الأقسام أن تكون في السطح، ولا يلزمِ من أن لا تكون في خطٍّ أن لا تكون خطًّا خاصّاً، وكذا أمرُ الكرة، فالأوْلَى الرجوعُ إلى الاصطلاح فإنّ العبارةَ علميةٌ.

ومن الناس مَن ظنّ كثيراً من الكيفيات مضافاً لِمَا يَعرِضُ له المضافُ كالعلم والخُلق، ولم يعلموا إنّ المضاف لا يُعقَل جزئياتُه إلاّ بالقياس إلى شيءٍ، وجزئياتُ العلم كالهندسةِ والنحوِ لا يقال إنها هندسةٌ ونحوٌ بشيءٍ ولا جزئياتُ الخُلق، ولو كانتا بالذات تحت المضافِ ما انقطعت الأضافةُ عن جزئياتهما. وجوّز هؤلاء كونَ الشيء الواحد من مقولَتينْ.

(١٨) **وقالوا:** الجسم الأبيض ليس من مقولة الجوهر، ولا من مقولة الكيف ولا زائداً على المحصور فيتعيّن به كونُ شيء واحد تحت مقولَتين. وليس إذا لم يكن المجموع المذكور من مقولة الكيف، ولا من مقولة الجوهر يلزم أن ينفرد بمقولةٍ، فإنّ الحقائق المختلفة إذا تركّبت لا تصير حقيقةً أحدّيةً بسيطةً، وكلامُهم في منعِ كونِ شيء من مقولتَين إنما هو في البسائط، وأمّا المركّبات، فما مثلُ البياض من الكيف والجسمُ من الجوهر.

وجماعةُ ظنّوا إنّ الشكل لونٌ، وكذّبهم اختلافُ ألوانِ متّفقات الشكل

وبالعكس ـ أيْ القلب لا المنطقيّ ـ ولكانت البسائط الشفّافة تُرَى لكونها ذاتَ شكلٍ وليس كذا.

والثِقَلُ والخفّةُ: من الكيفيات المحسوسة، وقد يُدفَن الجسم تحت الأرض أو تحت الزِبْلِ فيزداد ثِقَلاً، **والممتزج** من البسائط ـ وفيه الخفيفان ـ يزداد ثِقَلُه على مُساويه حَجْماً من أثقل بسائطهِ، فليس كما تُوهّم إنّ الثِقَل في المركّبات ما لنفس الأرضية. وللقَسْرِيّ من المُيُول سَوِيّةُ سائرِها في كونها كيفيّةً.

(١٩) **واعلم** إنّه قد يقال «**شكلٌ**» ويُعنَى به مقدارٌ مشكّلٌ وإن كان المقدار المشكّل كميةً من حيث مقداريّته، وكذلك يقال «**زاوية**» ويُعنى بها المقدارُ ذو الزاوية، وبهذا الاعتبار يقال للزاوية «**ثُلْثٌ ورُبْعٌ**» والمقدارُ ذو الزاوية من حيث مقداريته كميةٌ، ويكون رسمُ الزاوية بهذا الاعتبار «المقدارَ الذي هو ذو حدودٍ تنتهي عند حدٍّ مشتَرَكٍ من حيث هو كذا» وكما إنّ الهيئة الشكليّة كيفيةٌ فكذلك هيئة الزاوية كيفيةٌ، وإذا عُني بالزاوية الهيئةُ فتُرسَمُ بأنها «هيئةٌ تحصلُ للمقدار من حيث هو ذو حدودٍ تجتمع عند حدٍّ مشتَرَكٍ». ـ ومن المشهور: إنّ الشكل الملوّن يسمّى **خِلْقةً وصورةً**، ويُضبَط معناهما بالشكل من حيث إنّه: محسوسٌ في جسمٍ طبيعيّ أو صناعيّ مخصوصاً بما يتأتّى أن يُبْصَرَ.

(٢٠) **واعلم** أنّ من **المتضايفين** ما يتشابهان من الطرفَين كالأُخُوّة، ومنها ما يختلف كالأُبوّة والبُنوّة، والمضافُ الحقيقيّ لا بدّ له من انعكاس بالتكافؤ، والمركّب أيضاً لا بدّ له من انعكاس إذا أُ خذ الطرفان متعادلَين، فإنّ: الأب أبٌ لابنٍ، والابنُ ابنٌ لأبٍ، وإذا اختلّ التعادل اختلّ التعاكس، فإذا قيل: السكّانُ سكّانٌ لسفينةٍ، واليدُ يدٌ لحيوانٍ، لا ينعكس ليقال: الحيوان حيوان ليدٍ، والسفينة سفينةٌ لسكّانٍ، وإنما يتعادل إذا قيل: الرأس لِذي الرأس والسكّان لِذي السكّان.

سؤال: من الزمان متقدّم ولا متأخِّرَ معه فانضاف إلى المعدوم؟

جواب: مقدار الزمان ذهنيّ، فالأضافة بين الأجزاء أيضاً ذهنيّةٌ، وفَرقٌ بين أن يقال «الكيف الموافق لكيفٍ» وبين قولنا «موافقة كيفٍ لكيفٍ» فإنّ الأوّل أُشير به إلى

الكيف المركّب مع إضافةٍ، والثاني أُشير به إلى إضافةٍ هي الموافقة متخصّصةٍ بالكيفية.

وفرقوا بين النسبة والاضافة بأنّ النسبة من طرفٍ واحدٍ والاضافة من الطرفَين، وكلّ شيء له نسبة إلى لازمٍ له ليست باضافة، فإن أُخذت النسبة مكرّرةً صارت اضافةً. قالوا: فالسقف له اضافة إلى الحائط من حيث هو مستقِرٌّ عليه والحائط من حيث حائطيّته غيرُ مضاف، وإذا أُخذ الأب أنه أبٌ للصبيّ والجناحُ أنه لطائرٍ فنسبةٌ، وإذا أُخذ إلى الابن وذي الجناح صارت اضافةً. ـ مقاومة: وهذا فيه وهنٌ.

فإنّ النسبة من حيث هي نسبة لا تُعقَل إلاّ بين شيئين فمن حيث هي نسبة مضافةٌ، وقد وُجد فيها حدّ المضاف وضابُطه، والأب كما أنه ليس بنفس الاضافة ليس نفس النسبة، فإذا جُرّدت الأبوّةُ فهي لا تُعقَل إلاّ بين شيئين فهي نسبة واضافة.

وكذلك الحائط ليس حائطاً من حيث ماهيّته لسقفٍ، ولا السقف سقفاً لحائطٍ، فإذا نسبتَ وأخذتَ الاستقرار الذي لا يُفهَم إلاّ بين شيئين تحقّقتَ الاضافة تامّةً، وليست اضافةُ ب إلى ج نفسَ أضافة ج إلى ب بل هما اضافتان، فكأنه قال: النسبة اضافةُ من جانب واحد! وعلى قوله: «إذا تكرّرت النسبة صارت اضافةً» يلزم أن يكون الجنسُ العالي هو النسبةَ: فإنها إذا وُجدت من جانبٍ فحسبُ ليست بمضافةٍ، وإذا تكرّرت صارت مضافةً ـ وتكرُّرُ الشيءِ لا يُوجِدُ اختلافَ حقيقته! ـ فقد صارت الاضافةُ نسبةً مكرّرةً فالجنس هو النسبة، ثم الاضافة ليست نوعاً تحته، ولا تستحقّ النوعيّة لأنّ تكرُّرَ الشيءِ لا يُنوّعه، وقد علمتَ حال المخّصِص في البسائط والأنواع الحقيقية، ثمّ النسبة على قوله: إذا لم تكن اضافة، ولم تدخل تحتها وليست هي بكيفية ولا بكميّة ولا شيء مّما عُدّ فيجب أن يوجَد مقولةٌ وراء العشرة، وكلّ هذا مّما يختلّ به قواعدُهم وقواعدُ المقولاتِ مختَلّة.

تعريف الأين

(٢١) **قالوا**: والأين هو كون الشيء في المكان، وهذا الكون ليس نفس

الاضافة بل أمرٌ لزمه الاضافةُ كما للسواد إلى محلّه، وليس هذا الكونُ الوجودَ الذي للشيء، وإلاّ كان يتبدّل وجودُه عند كلّ أين، وكان كونُه في الزمان، فمنهما عامٌّ كالكون في المكان والزمان مطلقاً، ومنهما خاصٌّ على مراتبَ كالكون في البلد والسنةِ والشهرِ والمحّلةِ والأسبوعِ والبيتِ، ومنهما جزئيٌّ، واعتبروا في الأين التضادّ، فإنّ الكون فوقُ عند المحيط في غاية البعد من الكون أسفلُ عند المركز، ويصحّ تعاقبهما على موضوع واحد ولا يصحّ اجتماعهما فيه، وفيه اشتدادٌ فإن الصاعد لا يزال أشدَّ فوقيةً إلى انتهاء الحركة لا إنّ أيناً بعينه يشتدّ بل يُبطَل واحدٌ بعد واحدٍ.

مقولة الوضع

(٢٢) **ومن المقولات** ما عُدّ الوضع، وهو كون الجسم بحيث يكون لبعض أجزائه إلى بعضٍ نسبةٌ مختلفةٌ بالجهات. قالوا: وإن كانت النسبة من باب المضاف إلاّ أن كونه بحيث يلزمه هذه النسبة هو الوضع. قالوا: وليس هذا الوضعُ المعتبَرُ بالجهات من الحاوي والمحويِّ الوضعَ المذكورَ في باب الكمّ المعتبَرَ فيه اتّصالُ إجزاءٍ واشارةُ أَنّ بعض أجزائه أين هو من الآخر، ومَن حقّق عليهم أبطل هذا الفرقَ، وليس الوضع هو الأين فإنّ المحدِّد ليس بذي أينٍ مع امتناع الأين له. ـ قالوا: والوضع قد يكون بالفعل: فمنه ما بالطبع كوضع الأرض من الفلك، فإنّ حَيّزَيْهما متمايزان بالطبع، ومنه ما ليس بالطبع كحال ساكنِ البيت من البيت ولم يختلف الحيّزان طبعاً.

وقد يكون بالقوة فيها كما يُتوهم قرب دائرة قطب دائرة الرحى ونسبتها إلى الطوقية ولا دائرة إلا بالقوة فيها. والوضع يختلف بالشدّة كالأشدّ انتصاباً، وهيئةُ كون الإنسان رأسه إلى السماء ورجلَيه إلى الأرض وكونُه بالعكس هما في غاية البعد متعاقبانِ لا يجتمعان، فهما ضدّان وكذا الاستلقاء والانبطاح. ـ وأَمّا المِلْكُ وقد يسمّونه «مقولةَ لَهُ» كما يقال: «السواد لهذا المحلّ» و«الدار لزيد»، وقد خصّه

المتأخّرون بكون الجسم في محيطٍ بكلّه أو بعضِه منتقلٍ بانتقاله أيْ بانتقال المحاط، فمنه طبيعيّ كحال الهِرَّةِ مع إهابها، ومنه غيرُ طبيعيّ. ـ وسلّموا في مقولةِ «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ» الأشتدادَ بحسب شدّة الأبيضاض، وكانوا منعوا فيه الحركة فاختلط الأمر عليهم، وذلك بأنّهم يتركون مشاهدة العلوية وطرائقَ التجريد ومعاينةَ الأنوار القدسية ويشتغلون بما لا يضرّ جهلُه. ـ هذا على ما يذكرون.

(٢٣) **وصاحب البصائر** «عمر بن سهلان الساوي» قد حصرها في أربعة في بعض المواضع:

في الجوهر والكمّ والكيف والنسبة، وخرج عنها الحركةُ فإنها ليست بكمّيةٍ ـ وإن عرض لها تكمُّمٌ ـ ولا نسبةٍ ـ وإن عرض لها نسبةٌ ـ ولا شيءٍ مّما عدّوا.

أَمّا نحن فقد حصرناها في خمسة على ما بيّنّا في التلويحات وفصّلناه في المطارحات. أمّا الأين ومتى والوضع والمِلْك فإنها لا تُعقَل إلاّ بالنسبة.

سؤال: النسبة تابعة؟

جواب: إذا كان الجسم وحدَه، والسطحُ المأخوذُ مكاناً وحدَه، لا يحصل الأين، فإذا وقعت النسبة ذهناً وعيناً حصل أين، ويجب أن يحصل النسبة أوّلاً وتُعْقَلَ ليعْقَل بها الأين.

وكذا في متى، والوضعِ أيضاً، فإنّ الجسم شيءٌ واحدٌ وما لم يوقَعِ النسبةُ إلى الجهات أوّلاً لا يحصلُ الوضع، واعتبرْ بالمحدِّد أنّه لم يُوضَع لسطحِه ـ الذي ليس إلينا ـ وضعٌ، وأيضاً، الجسم لا يدخل في مفهومه المكانُ ولا الزمان، والأين ومتى ليسا نفسَ المكانِ والزمانِ، إذ الزمان وحده ليس بمتى، ولا جامعَ بين المتباينات إلاّ النسبة، فإنّ الحركة الأرضيّة متباينة عن السماويّة، وما لم يوضع النسبة لم تُعقَل هذه الأشياء، والمِلْكُ أيضاً كذا، فالنسبة ذاتيّةٌ لهذه الأشياء عامّةٌ، وما له ذاتيٌّ عامٌّ يكون ذلك الذاتيُّ إمّا جنسَه أو فصلَ جنسِهِ، وعلى التقديرين لا يكون هو الجنس العالي.

ومَن احتال في إثبات أن «أن يفعل» لم يدخل في مفهومه الحركةُ ـ بناءً على

أنّ الذي في «أن يفعل» اعتبارُ فعلِه غيرُ اعتبارِ الحركةِ ـ أخطأَ، فإنه إذا كان وجوديّاً ولم يكن كونه في «أن يفعل» ذاته ولا باعتبار هيئةٍ قارّةٍ فيتعيّن لهيئةٍ غيرِ قارّةٍ لو لم تُوضَع لا يقال للشيء أنه في مقولة «أن يفعل»، فالحركة داخلة في مقولة «أن يفعل» لا حركة أُخرى تلحق ذاتَ الفاعل، بل نفسُ الحركة الحاصلةِ في المنفعل لها مَدخَلٌ في معنَى «أن ينفعل» وبعينها لها مَدْخَلٌ في معنى «أن يفعل»، ثم الذي في «أن يفعل» إذا كان له حركةٌ أخرى كالسِكّين يْحَرّكُ أجرامًا تُقطعَ إلى التفريق ويتحرّك فهو في «أن يفعلَ» بالنسبة إلى المقطوع وفي «أن ينفعلَ» بالنسبة إلى المحّرِك، ولا بدّ من دخول أمرٍ غير قارّ الذات في مفهومهما بتّةً وهو الحركة. والكيف تعريفُه التامّ من أطراف التقسيم الذي حرّرناه: فمن تقسيم الجوهر له الهيئةُ، ومن تقسيم الحركة أنه قارُّ الذاتِ، ومن تقسيم الاضافة أنه لا يحتاج في تصوّره إلى شيء خارج منه، ومن تقسيم الكمّ أنه لا يلزمه لذاته المساواة والتجزّي وغيره، ثمّ هذا الحصر أيضاً ليس مّما يخلو عن مساهلةٍ، وليس في المقولات فائدة كثيرة.

(٢٤) **واعلم** أنه لو اراد الله بأبناء الحكمة خيراً ردّهم إلى طرائق أسلافِهم في مشاهدة الأنوار والصعودِ إلى السماوات والاتّصالِ بالعلويات وركوبِ الأفلاك ومعانقةِ السيّد، ونقّصَ عنهم المقالات في المقولات، وزاد لهم التمهّدَ للنفحات وشَيْمَ البارقات وخَلْعَ الحواسّ وتركَ مِثْلِ هذه هواجسِ الوسواسِ.

(٢٥) **واعلم** أنّ قولهم «أنّ هذه الأشياء التي هي مثل أين ومتى أكوانٌ مجهولةٌ يلزمها النسبةُ، وإنّ المضاف كونٌ يعرض له أن يُعْقَلَ بالقياس إلى غيره وذلك الكونُ مجهولٌ، وهذا لازمٌ له لا مقوّمٌ» خَطَأٌ، فإنه جَعَلَ المضافَ غيرَ نفسه، ثم ان كانت هذه أكواناً يلزمها النسبة وهي: هيئات قارّة وليست بكمّية فهي كيفيات إذ من الكيفيات ما يتبعها نسبةٌ.

سؤال: هذه لا تُعقَل إلاّ بنسبة!

جواب: قلتَ أنّ النسبة خارجة عنه، وليس إذا عُرّف الشيء بلازم يجعَل

اللازمُ له حقيقةٌ أخرى غيرَ ما يستحق بنفسه، وأيضاً ذلك المجهول إذا لم يُطَّلَعْ، عليه وليس له اسمٌ فكيف يُحكَم بوجوده ما لم يُتصوّر؟ ومَن يسلّم ذلك وجوده؟

سؤال: باللازم!

جواب: غيرُ مسلَّم دلالةُ هذه الأشياء إلاّ على إنّها عوارض الجوهر، ثم إذا لم تَعقِله كيف تَحْكُمُ بجنسيّته؟ ثم إذا عقلتُ الشيء دونه، فكيف يكون جنسًا؟ والناسُ فهموا الأين كما ذكرنا وكذا المضاف دون ذلك.

وجماعة من هؤلاء المتأخّرين يجتهدون في جميع المواضع ليجعلوا الحقائقَ بعد أن عُلِمَتْ مجهولةً. قولهم «إنّ العرضية ليست بجنسٍ لأنها عبارة عن إضافة الموضوع» يمنعه الخصمُ، وكذا «كون الجوهر عبارة عن سلب الموضوع» بل سلبُ الموضوع تابعٌ لكمالية قوامِه المستغنى عن الموضوعِ أو الحاملِ على رأي الأقدمين، والإضافةُ إلى الموضوع إنما لزمت من ضعفِ هويّتِه التي ما استبدّتْ بقوامها.

سؤال: الأُبُوّة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو الابن، والبنوّة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو الأب فهو دَوْرٌ.

جواب: الاعتبار **مختلف** والصفتان معاً ويتقدّم عليهما الموصوفان، فجوهر **الأب** تقدّم على ثلاثة: على **الأبوّة والبنوّةِ والأبنِ**، وجوهرُ **الابن** يتقدّم على اثنين: على **الأبوّة والبنوّةِ**، وهاتان معاً، وكذلك العلّة والمعلول والمركّبان من حيث هما مركّبان منهما معاً، وجوهر الأب والعلّة متقدّم.

فصل في مواقف

(٢٦) أمّا الأقدمون فقد ذكرنا قاعدتهم في الجوهر وضابطهم فيه، ومن جملة ما يتأتّى لهم الالزام به:

الموقف الأوّل: إنّكم لماذا حكمتم بجوهرية بعض المنطبع مع افتقاره إلى

المحلّ؟ إن حكمتم «باستحالة الخلوّ» فمِن الأعراض: كذا كالوحدة والكثرة وشكل مّا ومقدار مّا، أو لحاجة التخصيص؟ فلِمَ قلتم: إنّ العرض لا يجوز أن يخصّص؟ وهل أشخاص النوع تمايزت إلاّ بعوارض؟

سؤال: لاتّفاق الجعلَين

جواب: كلامنا في الصُوَرِ وجَعْلُ الهيولى غيرُ ما للصورة، اعتبرْ بالتبدّل.

سؤال: لأنّ الأعراض لم تدخل في حقيقة الإنسان.

جواب: ولا شيء من المخصَّص يداخل في الماهيّة المشتركة، وإن علّلتم بتقوّم حقيقة المجموع فكلّ شيء يقّوِمْ حقيقةَ ما يركَّب منه وغيرِه.

سؤال: لو كان الإنسان نوعُه في شخصه ما احتاج إلى مميّز.

جواب: وكذا الهيولى والجسم.

سؤال: الجسم لا بدّ له من مقدارٍ خاصٍّ وشكلٍ خاصٍّ.

جواب: وكذا النوع لا بدّ له منهما، ومن كونه على لونٍ ووضعٍ وغيرِهِ.

سؤال: الهيولى محتاجة ـ وكذا الجسم ـ إلى الصور.

جواب: ما زدتم على ما سبق؟ وبأيّ شيء عرفتم حاجتها؟ وحُجَجُكم ما دلّت على غير امتناع الخلوّ؟ ثم لها بدلٌ وكذلك الأشكال والمقادير، وإن استدللتم باستحالة حصولِها مطلقة فكذلك النوع مع أنّكم عرفتم بإنّه أتمُّ تحصّلاً من الجسم والهيولى، فمخصِّصه يكون أقوى من مخصِّص الهيولى والجسمِ لأنّ ما إليه حاجة الأقوى أتمُّ.

سؤال: مخصِصّات الأنواع تابعةٌ.

جواب: فكذا مخصِّصات الجسم.

سؤال: هي مقوّمة الوجود.

جواب: النزاع فيه!

الموقف الثاني لهم: إنّ الصور مبادىء آثارٍ ولا كذلك الأعراض.

جواب: ينفسخ بالمَيْل فإنه مبدأ الحركة وهو عرض باعترافكم، والحركةُ مُوجِبةٌ للحرارة وكذا الشعاعُ وليست بصورٍ.

الموقف الثالث: الصُوَرُ جزءُ الجوهر، وجزءُ الجوهر جوهرٌ.

جواب: ممنوعٌ كونُه جزءَ الجوهر، وإنما نسلّم ذلك إذا كان جزءُ الجوهر من جميع الوجوه ـ وإذا عُرف كونُه من جميع الوجوه ـ جوهراً، ومن جملة ذلك صُوَرُه، وفي الجملة آحادُ أجزائه، فلا حاجة إلى الاستدلال عليه ـ بأنّ شيء كذا جزءُ الجوهر فيكون جوهراً ـ لأنّ المجموع إنّما يكون جوهراً، أو يُعرَف إنه جوهر إذا كان عُرفَ إنّ آحاد أجزائه جوهرٌ؟ فهو دَوْرٌ، ويتبيّن بذلك إنّ الحديدة ما زاد فيها غيرُ أعراضٍ بها صارت سيفاً، وليس لقائل أن يقول: هذه الهيئات جزءُ الجوهر الذي هو السيف وجزء الجوهر جوهرٌ، فإنّ السيف ممنوعٌ كونُه جوهراً من جميع الوجوه بل يُحمَل عليه الجوهرية باعتبار مادّته التي هي الحديدة مثلاً، وكذلك الأبيض، والكرسي والمركّبات مّما لا يتناهى.

الموقف الرابع لهم: يتبدّل جواب: «ما هو» بالصُوَر، ولا كذلك الأعراض.

جواب: وينفسخ بالحديد إذا جُعل سيفاً فإنه إذا سُئل إنّه: «ما هو» لا يتأتّى الجواب بأنّه حديد، والقطن ما زيدَ عليه هيئاتٌ جوهريّةٌ إذا غزلناه ونسجناه بل أعراضٌ، وإذا سئل بأنّه «ما هو» لا يجاب بأنه: قطنٌ بل ثوبٌ، فلِمَ قلتم: بأنّه ليس من الأعراض ما يتبدّل به جواب: «ما هو»؟ فإنّا لم نكن اصطلحنا على إنّ الجوهر ما يتبدّل به جواب: «ما هو»؟ والعرض: ما لا يتبدّل «به».

الموقف الخامس: إنّ الكيفيات تشتدّ وتضعف، ولا كذلك الصُوَر.

جواب: ينفسخ بكيفيات الكمّيات كالزوجيّة، فلِمَ منعتَ أن يكون وراءها كيفياتٌ لا تشتدّ ولا تضعف بها الماهيةُ؟ وفيه اشكالات أُخرى أيْ: آثرنا الاختصار، ولا ننكر إنّ من الأعراض داخلةً يصحّ تسميتُها صُوَراً.

مقاومة في فصل الاشتداد

(٢٧) اعلم إنّهم إذا قالوا: «شيء كذا أشتدّ» لا يعنون به إنّ ذاتاً واحدةً تبقى بعينها، وتشتدّ، بل السواد الأوّل يُبطَل عند الأشتداد ويَحصُل سوادٌ آخر، وفي الحقيقة لا يكون في الأعيان سوادٌ مشتدٌّ، بل اشتدادُ السوادِ تَبدُّلُ أشخاصٍ متفاوتةٍ منه، فإنّ ذات كلّ شيءٍ واحدةٌ، فإن كانت واحداً من، الزائد والناقص، والمتوسّطِ، فليس الآخرُ من هذه الثلاث هو «نفسَه»، فدلّ على اختلافٍ، وهذا بعينه قد جَعَلَهُ بعضُ المتأخّرين حُجّةً على اختلاف نوعيّةِ المتفاوتات في الشَدّة، ولا يتوجّه. فإنّ المُنازع يقول: الحقيقة النوعيّة ليست بنفس الزائد ولا قسيمَيه، بل الجامع للكلّ إنّ ماهيّة الإنسان ليس نفسَ زيدٍ وعمرٍو، ولا الرجل والمرأة، بل الجامع.

في بيان الإشتداد بالتبدل

ومن طريق آخر ـ في بيان أنّ الاشتداد بالتبدّل ـ نقول: أشتداد شيء كالسواد ليس بغير السوادية ـ، فإنّه حينئذٍ لا يكون أتمَّ في السوادية ـ ولا بضَمٍّ. ـ لأمتناع أجتماع المِثلَين ـ فتعيّن تجدُّدُ الذوات المتفاوتة، ثمّ إن أمكن الضمّ فما كان الزائدُ نفسَ الناقص، فما كان الناقص نْفسُه أشتدّ.

ومن المتأخّرين: مَن احتجّ في اختلاف نوعَي الشديد والضعيفِ: بإنّ الاختلاف ليس في أمرٍ خارجٍ عن السواد، فإنّه لا يكون أتمّ سوادًا إذا كان المميّز عرضياً، والمميّز بين الشيئين إمّا عرضيٌّ أو فصلٌ، وههنا إذا لم يكن عرضيّاً فيتعيّن أن يكون الامتيازُ بالفصل ـ وليست هذه بمستقيمةٍ، فإنّ الفصل أبداً عرضيٌّ للمقوّم المشتَرك الذي هو الجنس وإن كان مقوّماً لحقيقة النوعِ، فإذا اعترف بإنه لا يصحّ أن يكون التمييزُ بعرضيٍّ للسواد لئَلاً يلزم أن لا يكون الأشدّيّةُ في نفس السواد ـ والفصل المُقسِّم للسواد عرضيٌّ له فيكون خارجاً عنه ـ فلا يكون الشدّة به، إذ لا يمكن أن يقال: التمييزُ بين المشترِكات في السواد، بالفصل المقوّمِ لحقيقة السواد،

بل بُمقسّمه الخارجيّ، ثم حَصْرُ المُميزّ، بالفصل، والخارجيّ يُمنَع بقسمٍ ثالثٍ: هو الكمالية والنقص.

سؤال: الكمالية خارجة؟

جواب: هي في الذهن اعتبارٌ زائدٌ وما به الكمالية ليس بخارجٍ. ـ ثمّ هذا القائل اعترف بأنّ طبيعة الامتداديّة من نوعٍ واحدٍ، فهلاّ قال: وَحَدَ المميّزُ بين المقدارَين الصغير والكبير، ولا يكون بعارضٍ وإلاّ لا يكون أعظم امتداداً، فيكون بفصلٍ، وبأيّ شيءٍ أعتذر؟ ههنا يلزم مِثلُه فيما سبق، وليس لقائلٍ أن يقول: زاد الكبير على الصغير بأمرٍ وراء المقدار، فإنّ الفاصل أيضاً مقدار.

(٢٨) **واعلم** إنّ الفصل لا ينبغي أن يكون من جوهر جنسِه، بل يجب أن يكون خارجيّاً، فليس فصلاَ الفرسية والثورية كماليةَ حيوانيةٍ ونَقْصَها، والكمال أو النقصانٌ المطلقٌ وإن أُخذ في الأذهان اعتباراً خارجياً إلاّ أنّه إذا أُضيف إلى السواد والمقدار، يكون بنفس السوادية والمقداريةِ لا بخارجٍ، وفي الأعيان ليست كماليةٌ وسوادٌ بل طبيعةٌ واحدةٌ متّحدةٌ.

(٢٩) **واعلم** أنه لا مانع أن يتأدّى السلوك في نحو هذه الأشياء ـ في انتقاصها لا في اشتدادها ـ إلى واسطةٍ خارجةٍ عن حّدّ الطرفَين كالحمرة، فإنها نفسها ليست بسواد ولا بياضٍ، ولا شديد أحدِهما ولا ناقصه، وأَما في مثل الحرارة والبرودة، فالاعتدال المطلق ليس من حَدّ الطرفَين أيضاً، إذ لا يكون شيء واحد واقعاً تحت نوعيّ الحرارة والبرودة معاً.

سؤال: فدلّ على اختلاف الأنواع.

جواب: مخالفة نوع المتوسّط للطرفَين مسلَّمٌ، وفي السلوك ممنوعٌ مثله، وإذا قيل: أتمُّ حرارةً أو سواداً يجب أن يكون السواد أو الحرارة جنساً ـ إن لم يكن نوعاً بالاتّفاق ـ لأنّهما مقولان على الشديد والضعيف، فما مَنَعَ أن يكون شيء واحد في نفسه تحت نوعَين ـ حرارةٍ وبرودةٍ ـ مَنَعَ عن أن يكون تحت جنسَين بالذات، وهما

الحرارة والبرودة، ثم كيف يكون حقيقةٌ بسيطةٌ تحت جنسَين ـ كيف ما كان ـ فضلاً عن المتضادين؟

سؤال: يُستسخَن بالقياس إلى البارد، ويُستبرَد بالقياس إلى الحارّ؟

جواب: الشيء في نفسه لا يكون حرارةً وبرودةً، والأستسخان والاستبرادُ إنما هو بحسب ما يتراءى لأمزجةٍ، وما كانت الحرارة حرارةً بالقياس إلى المدرِك، بل في ذاتها، وكيف يصير شيءٌ واحدٌ بالنسبة إلى شيئَين واقعاً في ذاته تحت جنسَين؟ أو كيف يكون الأتمُّ سواداً ليس بسواد ولا واقعاً تحته؟ وكذا الأنقص ـ فلا يكون في الوجود سواديةٌ ـ بل الحّق أنّ لكلٍّ من هذه الأنواع حَداً يقع أوَّلُ الشروع فيه عند الاشتداد، وآخرُ التخلية عند النقص، وفي الحرارة والبرودة أن وقع مزاجٌ معتدلٌ لأدرك التفرقة بين الحدَّين، والمِثلَين، وفرق بين آخِرِ نقصانٍ للحرارة لا يبقى بعدها ما يقع تحتها وأوّلِ زيادةٍ للبرودة.

(٣٠) **واعلم** أنّ الشدّة، لا يُعنَى بها القوة على الممانعة ونحُوها، بل كماليةٌ في جوهر الشيء، الذي يدلّ عليه حرفُ المبالغة في اللغات، كالأطول والأحرّ، وشارَكَ فيه الكيف والمقدارُ، فإن لم يُسمِّ مُسّمٍ في المقادير شدّةً ـ لأنّه ليس بين طرفَين، أو لشيءٍ مّما سبق ـ فلا مُشاحّة معه، فليجمعها اسمُ كماليةٍ في تلك الماهيّة أو نحوها، وإذا كان الوجود اعتبارياً، فالتقدّم إنما هو لجوهر العلّة على جوهر المعلول.

سؤال: اشترك الجوهر العلّيّ والمعلوليّ في «الوجود لا في موضوعٍ» ولم يتفاوت فيهما هذا.

جواب: هذا غلطٌ بسبب أخْذِ خارجيٍّ عن الشيء لازمٍ، أونحوه مكانَه، فهذا لم يكن حدّاً حقيقيّاً ولا رسماً، وليس إذا لم يختلف العَرضيّة في الأتّم سواداً، والأنقصِ لا يختلف السواديةُ، وقد قلنا إنّ الجوهرية إشارةٌ إلى كماليّةٍ في القوام والاستقلالِ، والعلّةُ في هذا أتمُّ من المعلول، ثم قد بُيّن إنّ الوجود اعتباريٌّ، فتقدّم العلّة بنفس جوهرها، وهذا معنى قولنا في التلويحات، «كيف ساواها؟» وكيف لا

يكون قوة استقلال العقل أتمَّ من الهيولى، أو من الصورة المنطبعة؟ فردُّ هؤلاءِ على **انباذقليس وأفلاطون** فاسدٌ، ثم منعوا التشكّك في الأجناس، وأخذوا السواد «جنساً» ـ لتقسيمه «بالفصول» ـ واقعاً تحته بالتفاوت، والحيوانيّةُ جنسٌ، ومِن حَدّها الحسّاسيّةُ والمتحرّكيّةُ، وقد اختلفت في الحيوان.

سؤال: لم تُعتبر بالفعل

جواب: فالمبدأ في الإنسان أقوى مّما في الدودة، حتى إنّ الحيوانية تتفاوت، كيف وجُعِلَ ضابطَ الحيّ «الدرّاكُ» و«الفعّالُ»! والدرّاكيّةُ والفعّاليّةُ تختلف بالكماليّة، ثم النفس نفسيتها باعتبار التصرّف حتى إن تجردّت لا تكون نفساً، والتصرّفُ متفاوتٌ، وقد علمتَ أنّ شيئاً واحداً، لا يشتدّ سواءٌ كان جوهراً أو عرضاً، وإنّ الأشدّية في نفس العرضيّة لا تمكن بل في خصوصٍ وراءَها، وأنّه لا ينبغي أن تلتفت إلى اطلاقات العُرْفِ، فإنهم في الجواهر يقولون: أيضاً كقولهم: «اشتدَّ السَّيلُ» و«قَوِيَ العسكرُ».

فصل في التقدم والتأخر

(٣١) **على التقدم والتأخر** «التقدّم بالحقيقة» إنّما هو بحسب العلّيّة، وهو يجمع ما بالطبع وما بالذات، وأمّا «التقدّم بالزمان»، فإنما هو بحسب أجزاء الزمان، وقد سبق أنّها يتقدم بعضها على بعض بالطبع، فانتهى إلى التقدّم العلّيّ، وما بحسب الوضع فيُبتنى على أوّل ما يصل إليه المتحرّك، أو المفروض متحرّكاً بالتوهّمِ، إن كان «التقدّمُ بالتوهّم»، وأوّل الألتقاء زمانيّ لتقدُّم زمانِه على زمان ما بعده.

وأمّا «التقدّم الشرفيّ» فإنه أيضاً: مُبتنى على تقدّم الأفضل في الشروع في الأمور ذواتِ الخَطَرِ. وفي حركاتٍ شريفةٍ وهو أيضاً زمانيّ. وأمّا الترتبيات فَعلى أوّل ما يشرع البادىء أو العادُّ وهو يتعلّق أيضاً بالزمان، والزمانيّاتُ كلّها على العلّيّ فالتقدّمُ الحقيقيُّ بالعلّيّة، والتقدّمُ بين العلة والمعلول. وإن كان بالذات إلاّ أنّ المأخوذ سلسلةً يختلف بالابتداء من حيث الترتيب النزوليّ أو الصعوديّ، فهو رتبيّ.

وقد قسموا الموجود إلى واحد وكثير، فالواحد: قد يُعنَى يه أمرٌ وجوديٌّ هو: مبدأ العدد وهو: اعتباريٌّ، والوحدة: التي بأزاء التفرّد والتي بمعنى عدم الانقسام سلبيّةٌ، ومن الوحدة ما بحسب النسبة إمّا إلى غايةٍ واحدةٍ كقولهم: «صحّي» للقصد والدواء ـ أو إلى مبدأٍ واحدٍ ـ كقولنا: «طِبّي» للكتاب والدواءِ ـ أو باعتبار مبدأ وغايةٍ ـ كقولهم لأشياء: «إنّها إلهيّةٌ» ـ ومن الوحدة تامٌّ: وهو ما لا يمكن الزيادة فيه كخطّ الدائرة، ومنها: ما يمكن كالمستقيم.

سؤال: أليس المستقيم إذا زِيدَ فيه لا يبقى ذلك وكذا الدائرة؟

جواب: أَمّا الخطّ فقد عُلم إنّه لا حاصل له على ما زعموا، وأَمّا الأجسام، إذا تواصت لا شّك إنّ الأثنينيّة بطلت عنها، إلاّ أنّ هويّة أحدهما من حيث الجوهرية ما بطلت، بخلاف جسمٍ كُريٍّ زِيدَ فيه، فإنه يحتاج إلى تبديل جميع الشكل ليصير كُرةً أُخرى فبطل الأوّل.

فصل من لواحق الكثرة الغيريّة

(٣٢) فمنها: المماثلة: وهو ما بحسب الشركة في الحقيقة النوعية، إذ المماثلة من جميع الوجوه بحسب اللواحق كلِّها ممتنعٌ، وهو يُبطِل معنى المماثلة لأنّها استدعت الأثنينيّة، وإذا قيل: «الإنسان مثل الفرس في الحيوانيّة» يُعنَى به أَخْذُ الحيوانيتّين نوعَين محذوفَي اعتبارِ الزوائد كما سبق في اعتبار نوعيّتها، وعلى هذا المماثلة في السوادَين لموضوعَين مختلفَين.

ومنها: المخالفة في الحقيقة الغيرُ التقابليّة كما بين: السواد والطعم وهي «لا تنافي الإجتماع».

ومنها: التقابليّة: منها ما بين الإيجاب والسلب، وما بين العدم والملكة والمتضايفَين والمتضادَّين. ومن المشهور: لزوم وقوعها تحت جنسٍ قريبٍ، فالطعم لا يضادّ اللّون وإن دخَلا تحت جنسٍ بعيدٍ كالكيف. فأَمّا ما بين الوحدة والكثرة ظُنّ إنه تقابلٌ تضايفيٌّ وهو فاسدٌ، إذ الوحدة تُعقَل دون كثرةٍ.

وأيضاً، ليس كلّ ما يعرض له مضاف من خارجٍ هو نفسه، بل ضربٌ آخر.

وكذا ما بين ما سمّوه صُوَراً، وكذا ما بين السواد والحمرة فإنّهما متقابلان لتعريفهم إيّاهما: «بأنّهما لا يصدقانِ على شيءٍ واحدٍ كيت وكيت»، وليسا بمتضادَّين عندهم، لأنّهم شرطوا غاية البعد، فليستأنفوا أصطلاحاً آخر أَو ليزيدوا في التقسيم.

والأوّلون تخلّصوا بحذفِ غاية البعد عن الاصطلاح فجمعوا هذه في التضادّ.

وقيل: الشيء الواحد ليس له إلاّ ضدٌّ واحدٌ اعتباراً ببساطة الحقيقة، بلى قد يكون المركّب كالحارَ الأسود مضادّاً بالعرض لجسمَين أبيضَ وباردٍ بإعتبارَيه، إلاّ أنّ التضادّ بالذات ما بين الصفات البسيطة، وما بين الموضوعَين بالعرض.

(٣٣) **واعلم**: إنّ العدم ليس على وتيرةٍ واحدةٍ، فمن الأسماء ما يدلّ على سلبٍ دون إمكان كالقدّوسية والفرديّةِ للباريء، ومنها: ما يدلّ على سلبٍ وإمكانٍ. فمنه ما لا يتعدّى إلى الجنس، كالمرودة بل ولا يتعدّى إلى بعض النوع، ومنه ما يتعدّى كالسكون، ومنه ما بحسب سبقِ الوجود كالموت، ومنه ما يشترط فيه إمكانُ فاعلٍ وقابلٍ كالعجز، لا يضاف إلى الجماد، ولا يضاف القادر إلى ممتنع، بل كالبصر فلا يقال: للحجر «أعمى» ولا لِمن لا يرى «الصوت».

فصل في الكلّي والجزئي

(٣٤) قد عُلم إنّ الماهيّة، كالإنسانية في نفسها، لا واحدةٌ ولا كثيرة، ولا عامّة ولا خاصّة، لصحّة حملِ كلٍ باعتباراتٍ عليها، والحجّة، التي تُنسَب إلى بعض القدماء ـ إنّ وجودُ إنسانٍ واحد، ولمّا لم يصحّ اقتضاء اللاوحدة صحّ اقتضاء الوحدةِ ـ فاسدةٌ، إذ ليس نقيض اقتضاء الشيء اقتضاء اللاشيء، بل لا اقتضاء الشيء، فلو اقتضت الحيوانيّةُ الناطقيّةَ ما صحّ غير ناطق حيواناً، ولمّا لم يكن اقتضاؤها الناطقية لم يتحيّن اقتضاء اللاناطقيّة بل لا اقتضاء الناطقيّة. واعلم إنهم إذا

قالوا «إنّ الكلّيّ إذا وقع في الأعيان كيت يعنون به الطبيعة التي يعرض لها الكلية فالكلي لا يقع في الأعيان لأنّ له حينئذٍ هويّةً لا امكانَ للشركة فيها.

سؤال: الذي في الذهن له هوّيةٌ امتازت عن سائر الخارجيّات، ثم ليس مجرّداً عن خصوصٍ، بل معه خصوصُ الانطباع، وهو مختصّ بالذهن أيضاً، وكونه غيرَ مشارٍ إليه وامتناعُ القسمة ونحوُه، فإن لم يمنع هذا المطابقةَ فلا يمنع الزوائدُ الخارجيّةُ، والكلّيّة إنما هي باعتبار المطابقة فيجب أن يكون الخارجيّات أيضاً كذا، وليس أنّ الماهيّة الخارجيّة لَحَقَها ما لا يجب على الماهيّة والذهنيةَ ما لحقها، بل نفس الكون الذهنيّ والتجرّد ما أقتضاها نفسْ الماهية، وإلاّ ما صحّت ماهيةٌ غير مجرّدةٍ أو غير ذهنية.

جواب: ليس إلاّ إنّ الذهنية مثالٌ ليست متأصّلةً في الوجود ولا يصحبها إلاّ ما يَضطرّ إليه التعقّل، وهي مجبولة على أن تكون مثالاً سواءٌ كان الخارجيّ واقعاً متقدّماً عليها ـ كعلوم ما بعد الكثرة، أو لم يكن ـ كعلوم ما قبل الكثرة من المفارقات، بل كثيرٍ من علومنا، إلاّ إنها بصدد المثاليّة، وهي لك أي المثاليّة دون الخارجيّ.

قاعدة: (٣٥) واعلم إنّ المميّز ليس بصالحٍ لتصيير الشيء جزئيّاً وشخصيّاً، أيْ لمنعِ الشركة، فالفصل كالنطق مميّزُ الحيوان وما شخصَّه، وكذا السواد والبياض وغيرهم، والعرضيات، وكلّ ما فُرض موجباً لمنعِ الشركةِ، مفهومُه لا يمنع الشركةَ، ومجموع ما لا يمنع الشركة، لا يمنع الشركة كتركيبِ ذهنّيٍ من أمور كلّيّة.

والذين قالوا: «إنّ المانع عن الشركة الهيولى» لم ينتبهوا لأنّ للهيولى سويّة غيرها، في عدم منعِ الشركة في الذهن، فإن لم يلزم من عدم منع الشركة في الذهن عدم منعِها في العين فلسائرِها سويّةُ الهيولى.

ومنهم: مَن حكم بأنّ منعَ الشركةِ والتشخّصَ باعتبار الوضع، ولم يعلم أنّ جسماً قد يكون على وضعِ واحدٍ في أين واحد في زمانَين، وجسمان أيضًا قد

يكونان على وضعٍ واحدٍ في زمان واحد في أينَين، فالوضع لمفهومه لا يمنع الشركة، وفي الجملة له سويّة الكلّ، فليس إلاّ الحكم بإنّ التشخّص باعتبار الهويّة الواقعة عيناً، وكلّ هويّة وقعت عيناً تشخّصت ومنعت «الشركةَ» بلى الامتياز عند المميّزين يكون بلواحق، ثم قد يمتاز كلٌّ من شيئَين مقترنَين عن مشارِكيه بصاحبه الآخر.

سؤال: يلزم الدور.

جواب: يتقدّم ذات كلّ واحد منهما على تمايزِ الآخر لا تميّزه، والتميّزان بهما معاً، والتشخّص غير التميّز على ما سبق، فإنّ التمييز بالنسبة إلى مدرِكٍ وهو اعتباريٌّ، ولو انفرد الشيء استغنى عن المميّز، وما استغنى عن التشخّص.

في لواحق القسطاس:

(٣٦) الظانّون إنّ للوجود والإمكانِ والوحدةِ ونحوِها صوراً في الأعيان احتجّوا بأنّا حكمنا بأنّ الشيء ممكن في الأعيان، أو واحدٌ أو موجودٌ، فيجب أن يكون لها ذواتٌ وصورٌ في الأعيان، وإلاّ ما صحّ الحكم المذكور، وينفسخ عليهم بقولنا: ج ممتنع في الأعيان، فلا يلزم أن يكون الامتناع له هويّةٌ عيناً، فيستدعي ثبوت ما ثبت له! والمسلَّم إنّ هذه ـ أي الوجود والامكان ونحوها ـ أمورٌ زائدة على الماهيّة، ولم نُسلِّم إنّ لها هويّاتٍ عينيّةً.

سؤال: أليس أن ما في الذهن يجب أن يكون مثالَ العينيّ؟

جواب: إنما نعتبر المطابقة فيما يكون له في الأعيان ذاتٌ كالسواد والبياض، وأَمّا الاعتباريات فلا هويّات عينيّة لها، بل وجودها العينيّ نفسُ وجودِها الذهنيِّ، وقد يضاف إلى العينيّ كما يقال: شيء كذا ممتنع عيناً، قد يضاف إلى الأذهان، أو ما يعمّهما كما نقول: حصول صورةٍ وعدمُها في الذهن معاً، ومطلقاً محالٌ، وعلى التقديرات اعتبارُ شيءٍ أُضيف إلى جهاتٍ، وكذلك كون الشيء جزئيّاً، والشيئيّةُ وغيرهما مّما سلّموا أيضاً.

حجّة أخرى لهم: إنّ الشيء المصدَّق عليه الامكانُ إن لم يكن ممكناً في الأعيان فيكون ممتنعاً في الأعيان، أو واجباً لِعَدم الخلوّ. ـ وهو فاسد، فإنّ الثلاثة أعتباريةٌ مشترِكةٌ في امتناع وقوعِ هويّاتها عيناً.

حجّة أخرى لهم: إن كانت اعتباريةً فكان إلحاقُها إلينا، فكان يصدق إلحاقُنا إيّاها كيف اتّفق.

جواب: لا يلزم هذا، ألم ترَ إنّ كون الشيء جزئيّاً اعتباريٌّ؟ وكذا الامتناع والجنسيّة والنوعيّة، وما يأتي الإلحاقُ كيف اتّفق، بل للماهيات خصوصٌ يأبى عن صِدْق اعتباراتٍ كيف اتّفق.

حجّة أخرى لهم: إنّ الماهية إن لم يُفِدْها الفاعل شيئاً هو الوجود، فهي بعدُ على العدم، ـ مفسوخةٌ عليهم بنفس الوجود: إن لم يُفِدْ الفاعلُ شيئًا فهو كما كان، وإن أفاد فللوجود وجودٌ إلى ما لا يتناهى.

سؤال: يفيد الفاعل للوجود الوجوبَ؟

جواب: عاد الكلام إلى نفس الوجوب، ثم قولهم: «أفادها الفاعل شيئاً» يتضمّن بوهمٍ أنّها شيء يُفيده الفاعل شيئاً وإلاّ يبقى شيئاً دون ذلك الشيء.

ومّما نلزمهم به: إنّ الوجود عقلناه مع اختلافنا في أنّه هل له في الأعيان وجودٌ كما عقلنا أصل الماهيّة وتشككنا في وجودها، فإن أَوْجَب التعقّلُ مع التشكّك كونَ الوجود زائداً هنالك، فليْوجِب ههنا ويتسلسل الوجودات سلسلةً مترتّبةً مجتمعةَ الأجزاء، وهو محال لِما بُرهن، ثم يتوقّف وجود الشيء على ما لا يتناهى، وبهذا انفسخ قولهم: «إنّ الوجود وكونه موجوداً واحدٌ». وبأنّ الشيء إذا كان غير موجود، فوجوده أيضاً غير موجودٍ فصحّ سلبُ الموجوديّ عن الوجود، فإذا وُجد صحّ إثبات الموجوديّة عليه، فعقِلَ مع الموجودية واللاموجودية فليس كونه موجوداً هو.

ومّما يُبطل هذا الاعتذار، نقلُ الكلام إلى مختلطات السلاسل: فسلسلةٌ تتولّد من الوجود وامكانِه، فإنّ للامكان وجوداً، ولوجود الامكان إمكان ـ إذ لو وجب ما

كان عارضاً ـ ويتسلسل الامكانات والوجوداتُ كلٌّ على الآخر، وسلسلةٌ بين الامكان والنسبة، فله نسبة، ولها إمكان، وله نسبة متسلسلاً.

وأُخرى بين الامكان والوحدة، فله وحدة ولها إمكان، وله أُخرى ولها آخر، وسلسةٌ أُخرى بين الوجود والوحدة، فله هي، ولها هو هكذا منجرّاً، وأُخرى بين الوجود والنسبةِ إلى المحلّ فله هي، ولها هو وهلمّ جرّاً، وأُخرى بين الوحدة والنسبةِ، وأُخرى من وجوب الممكنات بغيرها فله إمكانٌ، وكذلك للإمكان وجوبٌ بالغير إذ لو وجب بذاته لما أُضيف إلى ماهيّةٍ عارضاً لها، وأُخرى بين وحدة الوجوب ووجوبِ الوحدة، وأُخرى بين الوجود والوجوبِ، وقد بُينّ أنّ مجتمعةَ الآحاد من السلاسل المترتبة ممتنعٌ وقوعُها، وأيضاً يلزم من كثير من هذه توقّفُ الشيء على ما لا يتناهى، فإنّ الشيء ما لم يمكن، لا يُوجَد، وامكانُه ما لم يمكن لا يُوجَد فلا يحصل الشيء إلاّ بعد تحصيل ما لا يتناهى ههنا، وفي سلسلة الوجودات والوجوبات وكثيرٍ من المختلطات. والفائدةُ في السلاسل المختلطة لينقطع وَهمُهم المذكور في الوجود إنه نفسُ موجوديّته، فإنّ معنى الامكان والوحدةِ أو الوجودِ أو النسبةِ لا يصير شيئاً واحداً، إذ لا يصير شيئان شيئاً واحداً، فإن كان امكانٌ، فلا وحدةَ، وإن كان وحدةٌ فلا امكانَ.

ومّما تحيرّوا فيه امكانُ المعلول الأوّل، إنّه إن أفاده الواجب وجودُه، فلا يكون ممكناً في نفسه فيمتنع أو يجب، ثمّ يلزم فيه جهتان ليفيد ذاتَه وامكانَه، وإن كان واجباً ـ أيْ امكانُه بذاته ـ فيكون في الوجود واجبان وهو ممتنع، ثمّ كيف يكون الصفة واجبةً بذاتها وقيامُها بغيرها؟ وإذا لم يجب بالأوّل ولا بذاته، فيكون معلولَ العقل الأوّل، فلا يتقدّم عليه إذ المعلول يتأخّر، وإذا تأخّر فيكون العقلُ الأوّل وُجِدَ ووَجبَ ثمّ أمكن وهو محال. واعتذر بعض عنه بأمورٍ واهيةٍ:

منها: إنّ وجود الأوّل لا يُمكِّن الامكانَ من التقدّم، وهو قول يشبه الخُرافات، أيفيده قبل أن يمكن؟ وأينَ الحدوث الذاتيّ الذي قالوا؟ وقولهم: «الإمكان من نفسه وهو متقدّم على الوجوب بالغير» ـ كيف والإمكان من نفسه

شرطُ الوجوبِ بغيره! ولِمن يُشار إليه من المتأخّرين فيه كلماتُ فيه لا طائلَ فيها.

وبعضٌ لمّا سمع أنّ قوة الوجود والعدمِ مقصورةٌ على ذوات المحلّ واستشعر من الفسخ بإمكان وجود المفارَق وعدمِه أَوْجَبَ إنّ معنى المُفارَقِ توقُّفُه على علّتِه، حتى لو ارتفعت لارتفع.

وفي الفاسدات معنىً آخر فقد تُبطَل مع بقاءِ العلّةِ. وهذا خطأٌ لأنّ قسم وجوب الوجود والعدمِ في الكلّ سواءٌ.

وتوقّفُ المُفارق على العلّة ليس نفسَ الإمكان بل تابعَه، وقوله: «الفاسد يُبطَل مع بقاءِ العلّة» فاسدٌ فإنه ممتنعٌ بل عسى مع بقاءِ الفاعل وهو جزءُ علّتِه واستعدادُ المادّةِ من أجزاءِ العلة وقد بطل. وهذا يُعتبر للاصطلاح عند الضرورة، والاشتراكُ إنّما هو في القوة لا في الإمكانِ، والحقيقيُّ منه لا يختلف بقربٍ وبُعدٍ بخلاف القوةِ.

(٣٧) **وقول** صاحب البصائر «عمر بن سهلان الساوي» ـ في شكوكه في اثبات أنّ الوجود اعتباريٌّ ـ انّه «هل هو متحصّل الذات أو ليس؟» فإن كان متحصّلَ الذات فله وجودٌ، وكان قد شنّع على بعض ما قال: «إنّ الوجود هل هو موجود أم لا؟» بإنّه لا يصحّ أن يقال: «البياض أبيض»، وقد ارتكب ما استقبح، فإنّ المتحصّل بعينه الموجودُ فقد صادَرَ.

ومن السلاسل: ما هو في نوعٍ واحدٍ كالإمكان، فإنّه ليس بواجب بذاته لدلالة عدم استغنائه عن المحلّ فيمكن، والشيء يتقدّم عليه إمكانُ نفسِه ولا يتقدّم هو على نفسه، فإمكانه غيرُه فيتسلسل، وكذا الوحدة فإنّا نقول: «هل الوحدة، وموضوعُها اثنان أو واحدٌ؟» لا وجهَ للأخير، فإنّ شيئَين لا يكونان واحداً، وإذا ثبت لك تعدُّد شيئَين في موضوع ـ ممّا لا يقبلان الامتزاج والتركيبَ ـ فلا يتّحدان أبداً، فإنهما إن بقيا أو انتفى أحدُهما، أو انتفيا جميعاً فما اتّحدا، وإذا كانا إثنين فلكلٍّ منهما وحدةٌ، فما للمحلّ يُوجِبُ أن يكون له وراءَ كلٍّ وحدةً أُخرى، فإنّه معها إثنان، ويتسلسل من تراكم جهاتٍ وحداتٍ. وأيضاً إذا قيل: «ذات وذوات»، و«رجل ورجال» قبلت الطبيعةُ الوحدةَ والكثرةَ، فكذلك قولنا: «وحدة وآحاد» فيه إشارة إلى

وحدة في طبيعة الوحدة وكثرةٍ فيها، وكلّ ما قبل الوحدةَ والكثرةَ فتزيدان عليه، وقبول الكثرة يدلّ على أن وحدته غيرُ لازمةٍ ماهيتَه. أوردناه لِتَفْهَمَ منه ما في التلويحات.

قاعدة: (٣٨) وإذا ثبت إنّ الوحدة اعتبارية سقط ما يتشكّك به إنّ الوحدة إذا كانت في جسم عيناً لا تُبطَل بتوهُّم القسمة، فإنّ العينيّ لا يُبطِله مثلُ هذه التوهّمات، فنُعيِّن جزءاً من الجسم فنقول: «هل فيه شيء من وحدته؟» وحينئذٍ انقسمت الوحدة، أَو ليست ولا في شيء من أجزائه؟ فليست فيه، أَو في جزءٍ منه لا يتجزّى؟ وهو محالٌ، وما تكلّفوا فيه ليكونَ هذه الأشياءُ في الأعيان فاسدٌ كلّه، يتفطّن له العاقل بسهولةٍ.

(٣٩) **واعلم** إنّ الوجود لمّا صحّ حملُه على مختلفات ليس نفسَ أحدِها، وهو وصفُ ما زاد عليه اعتباريّاً فليس جزءًا له. وممّا يُبَرْهَنُ به على النفس، ما ذكرنا في الوحدة، ومن الاعتبارات كلّها يَقومُ برهانٌ على النفس فإنّها إن صحّت في جسمٍ أو جسمانيٍّ لصحّت فيما أضيفت إليه من الأجسام، ولم تصحّ فلم تصحّ.

سؤال: إنما امتنع التسلسل؟

جواب: السلسلة لازمة في الذهن إلى غير النهاية فلو كان جسماً لصحّ مِثلُها في مِثلِه، وإن امتنع لامتناع تقدُّره فكذا، وأنت تعلم إنّ الوحدة لا تنقسم إلى وحدتَين إذ الشيء لا يصير شيئَين وكذا سائر الاعتبارات، وإذا علمتَ أنّ الوحدة اعتبارية فكذلك العدد، وإذا كانت للنسب اختصاصاتٌ بمحالّها، وبها تمتاز المتشابهاتُ منها، فيلزم للنسب نسبٌ، فيلزم اعتباريّتها، ويندفع بهذا إشكالٌ على تسلسل عللٍ في نسب ثباتٍ، وثباتِ نسبٍ، ولا يندفع باثبات الحركة، فإنّ المفارقات بالكليّة كالعقول يتوجّه فيها الكلامُ بعينه: من أنّ لها إلى عِلَلِها نسباً، وللنسبة ثباتٌ بعللها وللثبات نسبةٌ.

والذي ذُكر في الكتب دَخَلٌ لايرادِ قاعدةٍ فكثيراً مّا تُورِدُ سؤالاً لتوجيهِ قاعدةٍ لا لتوجيه شكٍّ.

واعلم إنّ الاعتباريّ إذا صَدَقَ بعد أن لم يصدق لا بدّ له من حدوث مصحّحٍ وليس هو أمراً يفيده الفاعلُ، فيلزم تعلُّله بوجودٍ أو عدمٍ عيناً.

قاعدة: (٤٠) وقد علمتَ أنّ اللونيّة إن كان لها هويّة عينيّة ـ ولم تشترط لماهيّتها بخصوص السواد، وكلّ ما لا يلزم الماهيّةَ يمكن توهُّمُ تبدّلِه ـ فكان لنا أن نتوهّم انسلاخَ فصلِ السوادِ عن حصّةِ جنسِه زائلاً إلى بدلٍ كالهيولى.

سؤال: لا يمكن كما لا يمكن انسلاخ السواد عن محلّه الخاصّ مع إنّ ذلك المحلّ الخاصّ ليس بلازم ماهيّة السواد؟

جواب: اللونية وفصلها ليس أحدُهما محلّ الآخر، فإنه يكون هيئة ومحلَها لا جنساً ولا فصلاً، فإذا كانا موجودَين، فهما هيئتان في محلّ السواد وليسا بمتلازمَين لخلوِّ اللونيّة في موضع آخر، والهيئتان اللتان وجودهما لثالثٍ الغيرُ المتلازمتَين باعتبار الماهيّة يجوز فيهما المفارقة، فالحقّ إنّ اللونيّة اعتبارية وإذا كانت اعتبارية، فليست في الحقيقة جزءاً لخلوّ العينيّ عن التقوّم بها.

سؤال: فَصَّلَ الذهنُ السواد إلى شيئَين؟

جواب: ليست هذه قسمةً كميّةً ولا يصير الشيء الواحد شيئَين، بل هي اعتبارٌ يضيفه الذهنُ إلى الماهيّة، والبسائط من المشاهدات كالسواد لا حدَّ لها ولا جزءَ لها أصلاً ولا تُعرَّف، أَمّا مَن له حاسّةٌ فقد شاهدَه، وكلّ ما عرّفتَه به أخفى منه، وعديمُ تلك الحاسّة لا ينفعه التعريفُ، وليس في المحسوسات ما يُوقِع تصوُّر محسوسٍ غيرِه، فكذا الصوت ونحوه.

(٤١) **واعلم** إنّ مُعَرِّف بسائط المحسوسات أَبْلَهْ، والحقيقة البسيطة ما ليس فيه جعلان أصلاً، وحاصلُ معرفة الأنواع في البسائط إن ما أُخِذَ نوعاً له كمالُ ماهيّةٍ لا يُقسِّمها إلا إضافاتٌ كالسواد والجسم والنفس الإنسانيّة، وما وراء ذلك مركّباتٌ إمّا طبيعيّةٌ كالفرس والإنسانِ والماءِ، وضابطُ نوعيّةِ هذه كماليّةٌ لو توهّمتَ تبدُّلَ ما وراءها يبقى الهويّات الطبيعيّة كبياضِ زيد وسوادِ فرسٍ، وإمّا غير طبيعيّة كالكرسيّ.

ومن المتأخّرين: مَن أوجب إن الحيوان إذا فارقت نفسُه بطلت جسميّتُه. ـ

حتى إن الفرس الذي رجلُه في يدِك بطلت جسميّتُه، وحصل جسمٌ آخر ـ قياساً له على الحيوانيّة: فإنّ خصوص النطق إذا زال، لا يبقى تلك الحيوانية في الأعيان، والقياس فاسدٌ.

سؤال: يعنون به أن لا يبقى تلك الجسميّة مختصّةً به؟

جواب: فلا يختصّ هذا بالحيوان، بل الجسم المتحرّك إذا زالت حركته بطل ذلك الاختصاصُ. ثم العجب إنهم يقولون بأنّ المقدار عرضٌ واثبتوا صورةً جرميّةً هي الامتداد المصّحِحُ لابعادٍ ثلاثةٍ، وقالوا: «إذا بطل ذلك بطلت الصورةُ الجرميّة، وحصلت صورةٌ أُخرى مع المقدار الآخر».

ثمّ قالوا: «من خاصّية الفصل امتناعُ التبدّل إلى خِلفٍ وفصلُ الجوهر جوهرٌ، وقَد وُجد ضابط الفصل في المقدار الخاصِّ، فيكون جوهرًا» ـ وكلّ هذه تكلّفات تتزلزل بأَقَلِّ نَفيّةٍ بالَغَ فيها المتأخّرون.

ثم إن كان ولا بدّ، فليجعل جنسَ الحيوان الجوهرُ، فيقال: «جوهرٌ مركّبٌ من جسمٍ ونفسٍ هي مبدأ الحسّ والحركة» حتى إذا توهّم متوهّمٌ زوال هذا الفصل ـ وهو كونه مركّباً كيت ـ لا يبقى تلك الجوهرية، بل جوهرية بعض الأجزاء، كما يقولون في الجسم إنّه: «جوهر مركّب من مادّةٍ وصورةٍ»، والجوهرية شائعةٌ في الحيوان والجسميةُ غير شائعة، فإنّ النفس سّيما الإنسانية لا ينطبق عليها الجسمية، بل هي كالحائط بالنسبة إلى البيت، فيكون الجنس هو الاعتبار الشائع، الذي يصّح حملُه على الأشياء على أنّه ماهيّةٌ مشتركةٌ لها، والنوع ماهيّةٌ متحصّلةٌ لا يخصّصها ما وراء الاضافات إلا أمور إذا تُوهّم تبدُّلُها يبقى الهويّات الطبيعيّة دونها، والفصل اعتبارٌ خاصٌّ بجوهر الشيء مميّزٌ في التعقّل له، لا يلحقه لصفةٍ خارجةٍ كالضاحكيّة والكاتبيّة اللاحقتَين باعتبار حركاتٍ خارجةٍ، ولا هو نفسُه صفةٌ خارجةٌ عينيّةٌ، بل اعتبارٌ يعتبره الذهنُ كأنّه من جوهر الشيء. وفي الجملة الجنس أقربُ الاعتباراتِ العامّةِ إلى جوهر الشيء، والفصل أقربُ الاعتبارات المميّزةِ إلى جوهر الشيء،

والطبيعة التي يعرض لها النوعيّةُ ليست اعتباريةً أيْ ما للاشخاص الخارجيّةِ، والاعتبارياتُ ـ مع قطعِ النظرِ عن إضافاتٍ خارجيّةٍ ـ أنواعٌ بحسبها ولكنّ عقليّةٌ لا شخصَ لها في الأعيان، افهمْ! فإنّ كثيراً من الغلط ينشأ مِن عدم معرفةِ الاعتبارات وأخذِها عينيّةً، واحترزنا بقولنا «ما وراء الاضافات» في النوع إن إضافات بسائط الاعراض لا يمكن توهُّمُها متبدّلةً مع بقاءِ الهويّة بعينها.

واعلم إنّه لا محمول غير اعتباريّ في الحقيقة حتى المشتقّات من جهة معناها من حيث هي هي، وإن كانت الصفات البسيطة تنقسم إلى قسمَين.

(٤٢) **قاعدة**: الذي يقال في الأمور العامَّة ـ إنّه إن وجب تخصُّصها ببعض الجزئيّات ما كانت لغيرها، وإن أمكن يحتاج إلى علّةِ تخصُّصٍ ـ إنما يصحّ في طبائع لها وجود في الأعيان، أمّا الاعتباريات فلا، فإنّ العددية من حيث هي هي لا صورةَ لها في الأعيان حتى يحتاج إلى مخصِّصٍ، ولو ساغ هذا لأمكن أن يقال: تخصُّص الوجود بالواجب إن كان اقتضاءً لمفهوم الوجود فلا يُوجَد غيرُه، وإن أمكن فيحتاج إلى مخصِّصٍ، وكذلك الوحدة نفسها، ولا يكفيهم أن يقولوا: «إنها سلبية» كما يقولون، فإنه يُعتبر الاصطلاح عند توجّهِ الإشكال، فإنّ الواحد الذي هو مبدأ العدد الذي اعترف بأنّه وجوديّ يقال على الباريء إذا عُدّ في الموجودات، فإنه واحدٌ من الأعداد الموجودة، وكذا ينفسخ قولهم: «إن اقتضى وجوب الوجود التخصُّصَ بواحدٍ فلا واجب غيره، وإن أمكن احتاج إلى مخصِّصٍ» ـ فإنه اعتباريٌّ، ويتّجه نحوهُ في نفس الوجود، بلى وفي مثلِ الهيولى والجسمِ يصحّ هذه الطريقةُ: لأنّ الطبيعة التي عرض لها العموم عينيّةٌ كلّ ما لا يلزمها يحتاج إلى مخصِّصٍ، وذلك نحو الإنسان وغيره من الأنواع المحصّلة عيناً.

(٤٣) **واعلم** أنه لولا الاعتباريات، وما حرّزنا من أمرِ الكمالِ والنقصِ ما صحّ إثبات واجب الوجود، إذ كان لا بدّ من مشاركة غيره، معه في مفهوم وجودٍ أو هويّةٍ أو شيئيّةٍ أو ثبوتٍ، وعاد الكلام إلى استدعاء المخصِّص حِصّةً به، كما كان في تخصيص الأجسام بالهيئات وغيرها. والذي يُدّعي: إنّ الوجوب إن كان نفسَ

الوجود فكلّ موجودٍ واجبٌ، ثمّ كيف يكون الشيئان واحدًا؟ وإن كان زائداً يُركَب من إنّ الوجوب سلبيّ معناه إنه لا علّةَ له ـ فاسدٌ.

وما اندفع به الإِشكال فإنه كيف يكون الوجوب ـ الذي تأكّد الوجود ـ سلبيّاً والإمكان والإمتناع وجوديّاً؟ أو كيف يجتمع الأقسام المتقابلة على العدميّة؟ وهل كان سلبُ حاجةِ العلّة وإيجابه فَرْعَ الوجوب والإمكان؟ وأَمّا إنّه ما اندفع به الإِشكالُ معاودةُ الخصم: إنّ سلبَ العلّةِ عنه ان كان لنفس الوجود ولازمَ الماهيّةِ لذاتها لا ينفكّ عن جزئيّاتها، فكلّ موجودٍ يجب أن يكون مسلوبَ العلّة، وإن كان لزائدٍ يعود الكلام إليه.

نكتة: من أَقربِ الحدسيّات في امتناع جسمٍ لجسمٍ تحته ما قد وُجد أشرفُ الكواكب وأعظمُها أصغرَ فلكاً من كثير مّمن فوقة، واعتبرْ بالشمس والمريخ والمشتري وزحل، وستبصر أيضاً من لزومٍ تقدُّمَ تعيّنِ وضعِ الجسمِ على ما يتعيّن وضعُه به وهو ما تحته.

قاعدة: (٤٤) ما قيل: في إنّ العرض ممتنعُ النقل، إنّه كما إنّ وجوب وجود العامِّ في مادّةٍ عامّةٍ، فلا يستغنى عنها، فوجوب وجودِ الخاصِّ بمادّةٍ خاصّةٍ، فلا ينتقل.

وقد أورد عليه بعضُهم، أنه انفسخ بالهيولى لما كان وجوب وجودها «العامِّ» بالصورة العامّة، وما وجب وجودها الخاصّ بصورةٍ خاصّةٍ، وربما يفرق المحتجُّ بأنّ الهيولى غير حادثةٍ متعيّنةً تخصُّصَ الوجوب بواحدٍ بل هي واجبة أبداً بالعامِّ المنتشرِ الأشخاص على سبيل البدل، بخلاف السواد فإنّه تعيّنٌ، يخصَّص أَوَّلَ حدوثِهِ بالمحلّ. وإنما ينفسخ هذا بالنفس، فإنّ وجوبها العامّ بالبدن العامّ والخاصّ بالخاصّ، ثمّ استغنت، وبالعلل الزائلة إلى خلفٍ هي علل ثبات الأشياءِ حادثةٌ.

واعلم إنّ سواداً لو فارق محلَّه ففُرض تجرّده مرّةً قبلَ تقسُّم الجسمِ ومرّةً بعده، يلزم منه صيرورةُ شيئَين واحدًا كما ذكرنا في الهيولى، ولا بدّ للإنتقال من المفارقة.

(٤٥) **واعلم** إنّ الماهية والحقيقة من حيث مفهومَيهما المطلقَين اعتباريّتانِ،

والماهية قد يُعنَى بها: «ما به يكون الشيء هو ما هو»، وبهذا المعنى يقولون للبارىء: «ماهيّتُه هي نفس الوجود»، وقد تخصَّص بما يزيد على الوجود مّما به الشيء هو ما هو، فتقتصر على أشياءَ الوجودُ من لواحِقها، وبهذا الاعتبار يقولون: «الأول لا ماهيّةَ له أي أمر يعرض له الوجود».

والذات أيضاً من الاعتباريات، وقد يُعنَى به الماهيّة من حيث هي متشخّصة عيناً، فلا يقال: للذهني «الذات» أصلاً بهذا الاعتبار، وإن كان يقال له: «ماهيةٌ» وقد يُذكَر مرادفاً للحقيقة أي إذا صار موجوداً، وإن كان في الذهن أيضاً يقال له: «حقيقة» و«ذات»، وكذا كون الشيء صورةً وطبيعةً، والصورة قد تقال: على ما عرفتَ، وعلى الماهية النوعيّة: كيف اتّفقت سواءٌ كان عقلاً أو جسماً أو هيئةً، وقد تقال: على الهيئة كيف كانت، وفي هذه المباحث يُرجَع إلى المطارحات.

(٤٦) **فصل** فالعلّة قد تقال: بإزاءِ ما يجب به الشيء، وهذه يدخل فيها أيضاً زوال المانع ـ أي إن لم يرتفع المانعُ أوّلاً لا يجب الشيءُ ـ ولو كان واجباً بنفس وجودِ الفاعلِ الممنوعُ ما صحّ المنع كزوايا المثلّث، فلمّا امتنع بالمانع فنسبتُه إلى الفاعلِ بعدُ ممكنةٌ، فيترجّح بالزوال، والعدميّ لا يصحّ أن يكون سبباً فاعليّاً ـ فإنّ عدم المانع لا يفعل شيئاً بل لا بدّ من فاعل ـ إلاّ إنّه جزء العلّة والعلّيّةُ اعتباريةٌ، ولا تَجد الوجوبَ حاصلاً إلاّ بعد زوال المانع. ـ وقد يُعنَى بها ما يمتنع بعدمه الشيء، وقُسم هذا إلى فاعليّةٍ وصوريّة ومادّيّةٍ وغائيّةٍ، والخشبُ بالنسبة إلى الباب علّةٌ عنصريّةٌ وبالنسبة إلى الصورة وحدها قابليّةٌ، وحينئذٍ يصير الإقسام خمسةً إلاّ إنّهما قد يجمعان في اسمٍ واحدٍ كالمادّيّة.

وقالوا: الغاية قد تكون في نفس الفاعل كالفرح، وقد تكون في خارجٍ منه كالصورة في الكرسيّ، وقد تكون في ثالثٍ كالفاعل لرضاء زيد. ـ وهذا فيه تساهلٌ: فإنّ الصورة في الكرسيّ أو رضاءُ زيد يجوز أن يكون نهاية الفعل، ولكن لا يجوز أن يكون الغاية ـ التي هي بالذات ـ إلاّ ما في نفس الفاعل، فلا يطلب

طالبُ الصورةَ، أو رضاءَ زيد إلاّ لفرحٍ في نفسه، أو طلباً لكمالٍ ومَصلَحَةٍ لنفسه، فالتقسيم فاسدٌ.

ورسموا الاتّفاقيَّ بأنّه غايةٌ عرضيةٌ لا أمرٌ اردايٌّ أو طبيعيٌّ أو قسريٌّ، والقسريّ ينتهي إلى الطبيعيّ والإراديّ، فالإرادة والطبيعة تتقدّمان على الاتفاقيّ، وما بالعرض يستدعي ما بالذات، والخارج إلى السوق لشرىَ مُهمٍّ إذا وَجد الغريمَ ـ مع إنه كان غافلاً عنه في قصده ـ فشرىَ مرادِه غايةٌ ذاتيّةٌ والظفرُ بالغريم غايةٌ إتّفاقيّةٌ، والسبب قد يتأذى إلى غايته الذاتّية ـ كالحجر شجّ ثم هبط إلى الغاية ـ ويسمّى بالنسبة إلى الغايةِ الطبيعيةِ سبباً ذاتيًّا، وبالنسبة إلى الغاية العرضيّةِ سبباً اتّفاقيّاً، وإن اقتصر على الأتفاقيّ يسمّى باطلاً، ولعلّه لا يسمّى باطلاً إذا كانت الاتفاقيّة ـ كَلِقاءِ الغريم ـ أهمَّ بالنسبة إلى المطلوب الغائب، ولا مشاحّة في الاصطلاحات.

ومبدأ الحركة إن كان شوقاً تخيليّاً وحدَه فهو الجزاف كالعبث باللحيّة، ولا يخلو أيضاً عن تخيّلِ راحةٍ، أو زوال حالةٍ مملولةٍ وإن لم يبق في الذكر، وإن كان الشوق التخيّليّ مع طبيعةٍ أو مزاجٍ ـ مثل التنفّس أو حركةِ المريض ـ يسمّونه قصداً ضروريّاً، وقسموا الضروريّ في نفس تحصيل الغاية كالصلابة للحديد ليتمّ القطع، أو أمرٌ لازمٌ تحصيلَ الغاية، وإن لم يكن له مدخلٌ في الأثر كالدكنة له، أو أمر لازم الغاية كحبّ الولد.

والاتّفاق إذا عُنى به ما يقع دون مرجّح فهو محال، وأَمّا **أفلاطون** ومَن قبلَه فكثيراً مّا يعنون به ما يلحق الماهيّةَ لا من ذاتها، بل لأسبابٍ سماويةٍ غائبةٍ، وهو كثيراً مّا يُستعمل في العلوم، والأكثريّ كان يجب لولا المانع وليس باتفاقيّ.

ومن الموجودات ما فاعله هو علّته، ومنها ما الفاعلُ جزءُ العلّة < له > ، ويجوز اختلاف آثار عن واحدٍ إذا اختلفت القوابل كالشمس في الثوب المقصور ووجِه القصّار، ويجوز اختلاف آثار في قابلٍ واحدٍ إذا اختلفت الأسباب الفاعليّة كشيء يتسخّن من النار ويتبرّد من الماءِ، والحادث يحتاج إلى مادّةٍ فإنّ الفاعل إذا لم يتغيّر يكون لتغيّر القوابل، وفي النفس الحاجة

لهذه الجهة، وفي الأعراض لجهةٍ أُخرى مع هذه وهي حاجتها في قوامها إلى المادّة.

ومَن أنكر كونَ شيءٍ مطلقٍ متعدّدَ العلل يكذّبه الزوجيةُ بمعناها فإنّها لازمةٌ مختلفاتٍ لا بناءً على جامعٍ، ومَن أنكر كونَ العلّة مركّبةً ـ فإنّ الحكم الوحدانيّ إن لم يكن فيه لأحدهما أثرٌ فالعلّة أحدهما، وإن كان له أثرٌ فانقسم الحكم ـ أخطأ، فإنه ليس لجزءِ العلّةِ أثر لا كلّ الحكمِ ولا جزءه بل للمجموع أثرٌ واحدٌ هو نفس الحكم، والجزء له مدخلٌ في مجموع العلّيّة وليس له مدخل في الأثر.

(٤٧) **واعلم** إنّ العلّة تتقدّم بالذات كالشمس على الشعاع، وأمّا حركة الإصبع والخاتمِ: فإنّ مَيْل الإصبع متقدّم على ميل الخاتم، ولكن حركة الخاتم متقدّمة على حركة الإصبع ـ فإنّ الخاتم ما لم يَخرَج على حّيزها لا يمكن نقُل الإصبع إلى حيّزها، ولا بدّ من العُبور على حيّز الخاتم من جميع الجهات فإنّها محيطةٌ ـ أو تكون معها. ـ والذين أوجبوا سبقَ العدم في الفعل: إن كان بناءً على اصطلاحٍ فلا مضايقة، وإن كان لحاجة الوجوب بالغير إلى سبق العدم: فإمّا أن يكون الواجبُ تخلّلُه بين الممكن وحصولِ مرجّحِه ـ وهو باطل بعللٍ سَلَّمَ هو أيضاً عدمَ التخلّل فيها، وبالكسر والانكسارِ ـ وإن أَوْجَبَ تقدّم العدم على المرجّح فليُسمَّ المسئلةُ «حَدَثَ الباريءُ».

سؤال : المرجِّح إذا لم يُحدِثْ ما أعطى شيئاً.

جواب: زمانياً: فمُسلَّمٌ، ما رجّح: ممنوعٌ.

سؤال: لنا أن نقول: «وُجد فدام» دون العكس، فالدَّوام يستدعي سبقَ الوجود وهو حدوثٌ.

جواب: ينفسخ هذه بوجود الباريءَ ودوامِه، والدوام اعتباريّ معلَّل بالوجود ـ أي يتقوّم به في مفهومه ـ والتقدّم بالطبع لا بالزمان.

قاعدة: (٤٨) والعلّة يجب تقدّمُها، ومن الشروط: شرطٌ مركّبٌ يجب تقدّمُ وجوده وعدمِه أيضاً، وهو مِثلُ: الحركة ونحوها من الشرائط السلوكية، فإنها تُنافي

الوصولَ وهي شروطٌ وموانع، فالموصَّل والمحصَّل بها علّةٌ ـ كالمحرّك علّةٌ ـ مع عدمها بعد استكمال وجودها، فمثُل هذا الشرط المركّب لا يجتمع مع الشيء، لأنّ وجوده وعدمَه كلاهما مطلوبٌ مع الشيء. ـ الحركة يجوز أن تكون علةً لحركة في غير محلّها كحركتيّ الماء والرحَى، وقد تكون علّةً لحركتها في موضوع نفسها كخطوتك الأُولَى للثانيةِ، ولكنّها جزء العلّة المركّبة انضم إلى الفاعل، وارادتهِ الثابتةِ ونحوها، والحركة السماوية فيها الاعتباران جميعًا.

سؤال قيل: إنّ جهة الفعل غيرُ جهة القبول، وينفسخ هذا بكون الأربعة زوجاً، وبزوايا المثلّث وإمكانِ الممكناتِ لأنها اقتضت وقبلت.

جواب: أَمّا الزوجية، فهي عبارة عن صحّة انقسام العدد بمتساويَين، والعدد: أنواعُه بسيطةٌ عقليةٌ لا تنقسم أصلاً بل تُبطَل ببطلان وحداتها، فيرجع صحّةُ القسمة إلى الموصوفات بها، فيتعدّد الاقتضاء والقبول، وأَمّا الزوايا، وإن كانت تتعلّق بالاضلاع فقابلها السطحُ، وأَمّا الإمكان، وغيره من الاعتبارات فلا تنسب إلى قابلٍ وحالُ الزوجيّة أيضاً كذا.

(٤٩) **واعلم** أن قولهم: «لو كان الإرادة والطبعُ داخلاً في مفهوم الفعل إذا صرّح تقييد الفعل بأحدهما لَناقَض أو تكرَّر» ما أورد برهاناً على الغرض، فإنّ اطلاقات العُرْف لا يعتمد عليها في الحقائق، فكثيراً مّا يقال «لونٌ هو سواد» ولا يستقبحون، وكذا قولهم «صهيل الفرس» ـ والصهيل نفسه صوت الفرس ـ يستحسنونه مع تكرار، فما ذكروه إِلجاءٌ للخصم إلى أن يعترف بالتجوّز، فيفُوته باعترافه الاعتضادُ به ويرجع إلى التحقيق.

(٥٠) **واعلم** إنّ إثبات الإرادة لا ينافي الدوامَ والتقدّمَ بالذات، إذ حالها كحال غيرها من الشرائط، والخصم يُعجز المنازعَ عن تعيين محلّ النزاع، فإنّ الحدوث مُسلَّمٌ بمعنى سبقِ العدم، وسبقُ العدم بالزمان، لا يمكنه أن يدّعيه إذ لا زمان قبل العالَم، والذاتيُّ، مُسلَّمٌ من السبق، والدوام والقِدَمُ، في العُرْفِ يُعنَى به تطاول الزمان، وذلك ليس محل النزاع، ومعنى سلبِ سبق العدم الذاتيّ، ممتنعٌ على

العالَم، لأنّه مسبوق به، فلا يصحّ على غير البارئ، وكذا الازليات، فإنها اصطلاحيّة.

سؤال: المُثْبِت للنهاية على المعدوم مُحِقٌّ، لأنه في معنَى النفي، وهو صحيح عن المعدوم، والذي يسلب النهاية مُبْطِلٌ، لأنّه ايجابٌ في المعنى.

جواب: لا! بل إيجاب النهاية ـ وإن كانت هي عدميّة ـ لا يخرج عن الايجابيّة، فلا يصحّ على المعدوم، وسلب النهاية، وإن كان عمّا يصحّ في جنسه ذلك وجوديّاً، إلاّ إنّه عن المعدوم نفي صورةٍ ومعنىً ـ كما عُرِّف في السالب المعدول ـ فصحّ، والعالم والحوادث كلُّها متناهية، باتّفاق العقلاء لتناهيها إلى أوّل هو الأوّل.

سؤال: مع كلّ حركةٍ يُفرض حصاةٌ يقدّر بقاؤُها، فيجتمع آحادٌ لا تتناهى.

جواب: وجود الآحاد ممكن، والاجتماع ممتنعٌ على هذا الوجه، فامتنع البقاء على الوجه المذكور لتأدّيه إلى المحال، ولا يلزم من إمكان آحادٍ إمكانُ مجموع، وهذا محالٌ لزم من نفس الفرض، وهو بناء على الممتنعِ، وتصحيحٍ للممتنع ليمتنعَ ما يصحّ.

سؤال: يلزم توقّفُ الشيء على عديم النهاية، وهو ممتنع.

جواب: إذا كان عديم النهاية لم يحصل بعدُ يمتنع ما يتوقّف عليه، إذ لا آخر له، ولو وقع بعده شيء تناهى إلى طرفَين: أحدهما: ما وقع بعده والثاني: مبدأه الذي هو آن فرضك، وأَمّا أنه: لا يقع إلاّ بعد أمورٍ لا محدودةٍ سبقتْ فنفسُ محلِّ النزاع «هذا».

سؤال: النفوس الناطقة زوجٌ أو فردٌ؟

جواب: العددُ اعتباريّ، ما عددتَ منها لا يخرج منهما، وهي في نفسها ليست بزوج ولا فردٍ.

قاعدة: (٥١) إذا علمتَ إن البُرَّ لا يحصل منه الشعيرُ مثلاً ـ وكذا حال أنواعٍ

أُخرى ـ فالدائم للأنواع ليس باتّفاقيّ معلّلاً بالحركات، إذ المعلّل بالحركات حادثٌ «حدوثاً» أيّ من الأمور الدفعيّة ـ، والحركةُ لا تتقدّم على غير الحركة بالذات لأنّ الدفعيّ ـ لمّا أُشترط بمقدار منها ـ يحصل بعدها أو بعد جزءٍ منها، فيسبقه الحركةُ فهو حادثٌ «حدوثاً» زمانيّاً، وإلاّ فليس مشروطاً بالحركة.

سؤال: يُشترط بأوّل جزءٍ منها.

جواب: فكِلاهما حادثانِ زماناً على أنّ الحركة لا جزء أوّل لها لعدمِ نهاية القسمة فيها، افهمْ هذا! وكلّ ما يجب بالحركات سيبطل لِعودِ الأمور إلى شبيه ما كانت لِما بُرهن عليه في التلويحات، فالأمور الدائمة ولوازمُ الكليّات الطبيعيّة متقدّمةٌ على الاتّفاقاتِ معلَّلةً بماهياتٍ ثابتةٍ، وإذ لا أشرف من الواجب، فلا أشرف من اقتضائه سواءٌ كان بغير واسطة، أو بواسطةٍ كلٌّ في مرتبته، ويجب منه لا عليه رعايةُ ما هو أصلحُ لِمُبْدَعاتهِ، إذ لا يُتوهّم أشرفُ ممّا يقتضيه، وممّا ينتهي إليه سلسلةٌ اقتضائه، والكلّيّات لا مانع لها عن حصول الأشرف لها بخلاف الجزئيّات، فإنّها تحت مصاكّات الحركاتِ، والذي «علّتُه الكاملةُ» هو الفاعل إن تقاعد عن كماله الممكنِ، فلِنقصٍ في علّته، ومَن أنكر اللزوم في أشياء بناءً على إثبات الإرادة يُعجزه حالُ أُولي عاهات أَمْكَنَ السلامة على ماهياتها.

سؤال: الابتلاء للمثوبة.

جواب: «فلِمَ» كان يُجمَع بين المثوبة والسلامة «لغيرها»؟

سؤال: لزم من الإرادة.

جواب: لزم للزومٍ أو عاد الكلام.

سؤال: هل أمكن الوجود أتمّ ممّا هو عليه؟ وهل يقدر على أتمّ منه؟

جواب: أتمّ منه محالٌ، والمحال غيرُ مقدور، وما لا قدرةَ عليه لا عَجْزَ عنه، ولمّا تبيّن إنّ امتناع نَظْمِ التراصّ في المستديرات وإمكانَه في المسدسات لذواتها لا لخارجيٍّ فلا تَعْجَبْ من نظام أشياء.

قاعدة: (٥٢) الحجج المذكورة على وجود العقل في الكتب ستّة: اختلاف حركاتٍ سماويّةٍ، وطريقةٌ ذُكرت تبتنى على نهاية قواها، وسلسلةٌ مبتنيةٌ على إنّ الواحد لا يجب به غيرُ واحدٍ، والإمكان الأشرف، وحاجةُ كثرةِ النفوس إلى واسطةٍ، وحال افتقار خروجِها من القوة إلى الفعل إلى جوهرٍ عقليٍّ يُخرجها منها إليه.

واعلم إنّ الإدراك الزمانيّ مختلفٌ لامتناعِ صِدقِ «سيكون» و«كان» «معاً» فوجب تعاقب الإدراكَين صدقاً ولزم التغيّر.

سؤال: لم يختلف إلاّ الاضافات.

جواب: إذا أُدرِك إن ج «سيكون» فهو منفيّ فلا إضافة إليه ـ فلزمت الصورة ـ ووجب التغيّر إلاّ على ما بيّنّا نحن في الكتب.

فصل من البراهين على وجود الواجب وجوده:

(٥٣) حاجة الهيوليّات إلى ما يتمايز به، ولو وجب بها لَتشابه وليس فليس. والثاني ما برهنّا عليه سيّما في هذا الكتاب خاصّةً: إنّ حركة السماء ليست طبيعيّة، فلها مُحرِّك غير الجسم وغيرُ صورة تنطبع فيه، فإن كان الواجب، فهو المراد وإلاّ ينتهي إليه.

(٥٤) **طريقة أخرى** من خواصّ هذا الكتاب: وهي إنّ حركة ممّا عندنا ـ كما لسهمٍ أو دُوّامةٍ ـ لا شكّ في نقصان مَيلِها شيئاً فشيئاً ويُحَسّ في الدوّامة وغيرها، وليس إنّ الميل متراكمٌ يبطل منه شيء ويبقى منه شيء، فقد علمتَ في فصل الشدّةِ والضعفِ بطلانَ هذا، وإذا انتقص بطل التامّ وحدث الناقصُ، فله مرجِّحٌ، وليس المرجِّحُ طبيعةَ السهم مثلاً فإنّها منافيةٌ، ولا الميلَ الأوّل فإنه لا يبقى عند وجود الثاني، ولا يُوجِبه مع نفسه فإنه يلزم في الثاني والثالث وغيرهما كذا فيجتمع ميولٌ دفعةً، وتبطل معاً وهو محالٌ، ثمّ يجب أن يشتدّ لا أن يضعف المتضاعفُ، وليس مرجّحُ الميولِ المتعاقبةِ الفاعلَ فإنّه انقطع تصّرفُه عنها ولو أراد بعد الانفصال أن لا

يحصل المتفاوتُ في السهم لا يطاوعه، فهو في هذا كلّه من المتفاوتات محتاجٌ إلى مُرجّح خارجٍ وهو المحرِّك لِما يظنّ الإنسان. إنه محرِّكه، وليس محرّكُه الهواءَ فإنه قاسرٌ له بالخرق والتفريقِ، ولا غيرَه من الأجسام، وإلاّ ما انقطع حيث انقطع بضعفِ الميل، فتعيّن المجرَّد: إن كان الواجبَ فهو المراد، وإن كان ممكناً فينتهي إلى الواجب بذاته. انظرْ إلى هذه «العرشيّة»: ما أُقِرَّ بها وتنتظم من الحركات الباطنةِ الحيوانيّةِ ونحوِها ـ على ما سيأتي ـ نحوُ هذا.

(٥٥) **والنفسُ** ذلّت لقيامِ البرهان على حدوثها، وامتناعُ التناسخ لامتناع انطباقِ اعدادِ الإنسانِ والحيواناتِ على مراتبها والنباتِ، ولسنا نرجع إلى استعداد الفيض، فإنّ الواهب مطلوبٌ ههنا فيكون مصادرة، والمرجِّحُ لا يكون جسماً إذ لا يُوجِدُ الشيءُ بذاته أشرفَ منه، فيتعيّن المجرّدُ عن الموادّ والجهاتِ، إن وجب فهو، وإلاّ فينتهي إليه.

(٥٦) **ثمّ إذا** عُرف إنّ النفس لا تتركّب، بل ماهيّتها بسيطةٌ دَراَكَةٌ فيجب أن يكون فاعلُها مدرِكاً، وهو أبسط وأفضل حتى ينتهي إلى أقصى اسبابها، فيكون ذلك لا ثانيَ له: فإنهما ـ على تقدير الأثنويّة ـ يلزمهما الاشتراك في الماهية المدرِكة، وليست هي اعتباريّةً لأنّها ماهيّة النفس، وهي غير اعتباريّة، ولا يُدركُ المدرِكُ لذاتِه بأمر خارجٍ فإنه باطل، فيتعيّن أن تكون هي نفسَ الحيوة كما ذكرنا في النفس. ولا يتمايزان بلواحقَ: فإنها إن كانت معلولةَ ما به الاشتراك فتتّفق فيهما فلا يحصل التمييزُ، وإن كان كلّ منهما يؤثّر في الآخر، فلا يفيد شيءُ شيئاً شيئاً ما لا يمتاز الفاعلُ عن المنفعل، فيجب أن يمتاز قبل أن يمتاز وهو محالٌ، أو يميّزهما ويؤثّر فيهما خارجٌ وهو الواجب.

وبرهان الاشتراك والافتراقِ: إنّما يُذكَر بعد أمر النفس والإدراكِ لئلا يقول الخصم «إنّهما لا يشتركان في شيء عينيٍّ، بل اشتراكهما في أمرٍ اعتباريٍّ كما اشترك فيه الواجبُ والممكنُ»، وهذا الاشتراك ضروريّ حتى إن امتنع عن اطلاق الوجود على الأوّل يلزم اعتبار ذي مفهومٍ فيه كالشيئية والثباتِ أو الهويّةِ ـ وإلاّ لا

يُفهَم منه شيءٌ، ويكون مفهومَ لا شيءٍ وهو محالٌ ـ، وكلّ ما اعتُبر ممّا يُفهَم يلزم فيه اشتراكٌ ضروريٌّ، ولا برهانَ على وحدة الواجب غيرُ هذا، وما بُني من الحجّة على وحدة العالَم والشمسِ، ـ وأَمّا إنّه نفس الوجود فلا يتأتّى تصحيحه لأنّه اعتباريّ، ومفهوم الحيوة غير مفهوم الوجود. وسلبُ المادّةِ لا صورةَ له في الأعيان، ثم المادّة مسلوب عنها المادّة، وليست حيّةً ولا درّاكةً، فلا بدّ وإن يكون جوهرُ المدرِك الحيوةَ، فإنّ ما وراءه يمكن أن يغفل عنه مع إدراك الأنائيّةِ.

سؤال: أما قلتم إنّه نفس الوجود البحت؟

جواب: إنما أَرَدنا «الموجود عند نفسه» وهو «الحي» إذ ذلك من خاصّيّة الحيّ، فإنّ غير الحيّ لا يُوجَد عنده شيءٌ سواءٌ كان نفسَه أو غيرَه، ولولا الحيّ ما تحقّق مفهومُ «الوجود نفسه»، أَمّا أن يكون الوجود ماهيّةً عينيّةً، فلا! ولمّا فهمتَ ما عين ماهيّة الوجود وشككتَ في أنه: هل له تحقّقٌ عيناً ووجودٌ؟ فيكون له وجودٌ زائدٌ ويتسلسل، وليس إذا عُلم إنّ شيئاً واجب الوجود عُلم بنفس هذا إنّه نفس الوجود.

سؤال: أليس إذا كان مفهومه غير الوجود يقع تحت مقولة الجوهر؟

جواب: الجوهريّة هي كماليّةٌ قوامِ الماهيّةِ، وهي اعتباريّةٌ ولا يُخِلُّ الشركةُ في نحوها بالوحدة، إذ هي ضروريّة على كلّ حال، وكما إنّ سَلْبَ الجماديّة عنِ الحيوان لازمٌ حيوانيّتَه لا نفسُ مفهومه، فكذلك سَلْبُ المادة لازمُ الحيَّ المدرِكِ لذاته، وهو ظاهر لنفسه، وهو النوريّة المجرّدة القدسيّة، ويلزمها سلبُ القيام بغيرها، فإنّ نوريّة الأجسام وجودُها لغيرها، فليس ظهورها لنفسها، بل هي نفس ظهور غيرها، والنور الجرميّ مثالٌ للنور القائم أيْ ظِلٌّ له كما أنّ الحيوة الهيكليّة أثرٌ الحيوة القائمة وظِلُّها، والحيّ القائم هو النور القائم والحيوة هي نفس النوريّة المجرّدة، فرجع ماهيّة المفارق إلى النور المجرّد، وما صحّ تعلّقُ نفسٍ إلاّ بجسمٍ فيه نوريّةٌ وهو الروح، وإذا تَكَدَّرَ وأَظْلَمَ يولد منه الماليخوليا وغيره، وإذا بطلَ بالكلّيّة انقطع سلطان النفس، واظهرُ الاجرامِ يلزم أن يكون أشرفها، وهو **هورخش**

الشديد الملك قاهر الغسق وبعده السيّد هو **مرزبانِ** اسفهر وكذا السادات، افهمْ هذه «العرشيّات» وإلاّ لا تفهم رموزَ كتابنا التلويحات.

(٥٧) **وطريقة التلويحات** في الوحدة الواجبيّة من أن الثاني أو ما يزيد على الواقع إن أمكن لماهيّته فالواقع ممكن، أو امتنع لماهيّته فيمتنع وهو ممتنع! أو امتنع لوقوع هذا أو لِشيء كذا فيكون ممكناً في نفسه فيمكن هذا، فيجب أن يكون ماهيّة الواجب ما لا يُتصوّر لها ثانٍ وهو الحيوة الابسط المحض، إذ لا يفيد الكمالَ القاصر عنه، فواهب الحيوة حيٌّ وكلُّ ما يُفرَض له ثانياً، فهو هو لأنّه إن امتاز بضعفٍ أو تركّبٍ فهو معلول، وإن تجرّد فيمتنع التعدّد.

الطريقة: الأُخرى المبنية على المقولات جدليّةٌ من إنه لو صحّ الحصر المذكور فكان للجنسيّة معنىً يُعتبر في نحو هذا: وما من مقولة إلاّ وشوهِدَ من جزئياتها حادثٌ أو ممكنٌ، فتعيّن إمكانُ الجنس، إذ لو وجب الجنس ما صار ممكناً بسبب الفصل، إذ الواجب بذاته لا يمكن بخارجٍ، فإذا أمكن فما كان واجباً، وكلّ ما يقع تحت الجنس الممكن، يمكن لأنّ الواجبَ على طبيعةٍ جنسيّةٍ لماهيتِها يجب لأنواعِها، وإنما كانت تصحّ هذه، إذا لم يكن الأجناس اعتباريةً. ـ واعلم إنّه يكفي في بيان امتناع انعدام البارئ إنّه واجب الوجود، وكلّ واجب بذاته ممتنع العدم.

(٥٨) **واعلم** إنّ الجهة الفاعليّة غير القابليّة لأنّهما تعدّداً في موضوعٍ، ولا يصيران شيئاً واحداً، ولا يصحّ أن يصير واحدٌ لذاته في ذاته شيئَين. ـ والأوّل لا يلحقه إضافاتٌ مختلفةٌ توجب حيثياتٍ فيه، بل له اضافةٌ واحدةٌ هي المبدَئية تصحّح جميعَ الاضافات، كالرازقيّة والمُصوِّرية ونحوِها، وله سلبٌ يتبعه جميعُ السلوب كسلب الإمكان يدخل تحته سلب العرضية والجسميّةِ ونحوها، كسلب الجماديّة عن الإنسان يدخل تحته سلب الحجريّة والمدريّة وإن كانت السلوب لا تُكثّر.

واظهر البراهين على وجود الأوّل ووحدتِه النفسُ والشمسُ وحركاتُها وحركاتُ العلويات ـ وبالجملة طريقة الحركات حَسَنة صحيحة ـ وحاجةُ الهيوليات إلى التخصيص ومفيدِ الصور، وما سوى هذه جدليّة. والوجود الصِرْفُ يُورَدُ في كتبنا

بمعنى «الموجود عند نفسه» أي المدرِك لذاته، وأَمّا ما يورده شيعةُ المشّائين جدليٌّ واقناعيٌّ بل فيه خَلَلٌ.

(٥٩) **ولمّا تبيّن** لك إنّ حركة السماء ليست طبيعيّةً ولا قسريةً ـ وإلاّ ما كان لكلِّ فلكٍ حركةٌ بالعرض، وأُخرى له بالذات، إذ القسريّ لا تمكّن من حركةٍ أُخرى، ولا شهوةَ ولا غضبَ لها فلا شاغلَ لها ـ وأنت قد جرّبْتَ البارقةَ الإلهيّةَ إن كنتَ من الحكمة في شيءٍ ـ، فإنّ مَن لم يشاهد المَشاهِد العُلويةَ والأنوارَ الحقيقيّةَ لا يُعَدُّ من الفضلاء، ولا يتيقّن له السعادة العلوية وإن حَفِظَ صُوَرَ الدواوين(؟) كلَّها وسيغلبُ به الشُكوكُ ـ فإذا جرّبتَها، فاعلم إنّها لا مانع لها عن تلك الأنوار، وإذ لا شاغلَ «لها» فهي دائمةٌ لها، فلا تلتفت هي إلى غيرها، ووِجْهَةُ الله العُليَا **هورخش الملكُ** قاهرُ الغسقِ الآيةُ الكُبرَى والمثالُ الأعلى أعزُّ ما ظهر: ثمّ ظهر، وَبَطنَ واستخفى بنفس الظهور، فَطُوبَى لِمَن صعد إليه، ولم ينزل إلاّ لضرورةِ الحاجة! هو القاعد على الأرض والصاعدُ إلى السماء. ـ واعلم أنّ النفس باقية إذ لو أمكن بطلانُها لبطلت عند التحلّل الأوّل.

(٦٠) **واعلم** إنّ في الحيوان والنبات مِثلَ النموّ والتغذّي لا يكون مبدأه أمراً منطبعاً، فإنّ الأجزاء في التحلّل والتبدّل بالتغذّي، فإذا فُرضت القوةُ في جزءٍ بطل ما فيه منها، ويُبدَّد الباقي بتحلّل الوارد ولا يسلم شيءٌ عن التبدّل، فهي أبداً في السيلان، والحافظ للمزاج المستبقي للبدل لا يجوز أن يكون الذي فات ـ فلا يؤثّر شيء بعد عدمِه ـ ولا ما سيحدث ـ إذ لا يُحدَثُ البدل فرعَ البدل ـ، وليست هذه الأفاعيل فينا لنفوسِنا: فإنّ ماهيّاتها وحدانيّةٌ لم تتركّب من مدرِكٍ وطبيعةٍ غيرِ إدراكيّةٍ، ونحن في الحقيقة هي، وليس عندنا خبر عنها، وكيفيّةِ حالِها إلاّ بضربٍ من الاستدلال، وهذه الأفاعيل ـ أيْ نحوُ التغذّي والنموّ ـ منظومةٌ ومختلفةٌ في جهات على نظامٍ واحدٍ، والطبيعيُّ الغيرُ الإدراكيّ لا يختلف اقتضاؤه، ولا يمكن على هذا النظام، فإذن الفاعلُ غيرُنا، وغيرُ قوانا، بل ما في أبداننا مُيولٌ، ويُسمَّى هذا المَيلُ: قوةً تُحدَث لدفعٍ أو جذبٍ أو لصقٍ، والمبدأ أمرٌ مدرِكٌ خارجٌ هو ربُّ

الطلسم السماويّ. والمتخيّلة إذا فُرضت جزميّةً، فلا يكون تلفيق المقدّماتِ الكلّيّة إليها لجرميّتَها، فيحتاج النفس إلى قوةٍ حاكمةٍ غير جرميّة هي في الحقيقة المفكّرةُ والشجرةُ القدسيّةُ وتُفارِقُ معها، وليس في البدن إلاّ قُوىً تنفعل هي مَظاهرُ صقاليّةٌ للصُوَرِ. افهمْ هذا! فإنّ هذه «عرشيّات».

والسِرّ العظيم

(٦١) الذي لم يزل يعصم مذكورٌ في كتابنا المشتملِ على الحكمة العجيبةِ المسمّى **بحكمة الإشراق**، وتفصيلُ الأبحاث يُطلَب من **المطارحات**. هذا ما أردنا، خُذْها بيضاءَ مُشرِقةً تتلألأ **بالحقائق**، نتائجَ فكرِ مَن بالغَ في المعاودة وأَمْعَنَ في النظر ولم يقنع بوهمِ التقليدِ وَبِغْضَ اللُّوثةَ في سبيل الحقّ بمقدار ما ساعدَه الزمانُ، إذا ضُمّت إلى **التلويحات** عَظُمَ نفعها فأغنى وأقنى، فاملكْها عن الغاوِينَ العادِيْنَ وسيلمسونها ولا يمسّونها فيُبصِرونها ولا يَبصُرونها، وما لم يتألّق لك نورٌ يطوي عنك غواشِيَ الظلماتِ، ويُرِيك إيّاك المُصطلَمَ شُعاعَ السُبُحاتِ في محلِّ الشرق الأعظمِ، فلستَ بذي حظٍّ من الحكمة، ولم يجتمع ضوءُ الحكمة، ومحبّةُ هذه كوخ الغَسق (!) في نفس منذ أظلّت المُظْلِمَةُ وأَفَلَت المُفِلَّةُ. وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكّلتُ وإليه أمنتُ.

تمّ كتاب المقاومات